المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/06/2014

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

توقيع على اتفاقية إطار للتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفارة فرنسا

21-10735

تم يوم الأربعاء بالرباط، التوقيع على اتفاقية إطار للتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفارة فرنسا بالمغرب.

وتهدف الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي وسفير فرنسا بالمغرب شارل فريس، إلى مأسسة التعاون بين السلطات الفرنسية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرات والمعارف في مجال حقوق الإنسان بالمغرب والدعم المؤسساتي للمجلس وتنظيم أنشطة مشتركة.

وفي كلمة بالمناسبة، سجل السيد اليزمي أن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، تعززت منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، خصوصا من خلال إقرار مدونة للأسرة وإعطاء دينامية للتعددية الإثنية والثقافية مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإطلاق تجربة كبيرة للعدالة الانتقالية عبر إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم إطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقال إن الإصلاح الدستوري لسنة 2011 جاء ليرسخ هذا المسار من خلال تخصيص ثلث النصوص الدستورية لمسألة استقلال القضاء والتأكيد على مبدأ عدم التمييز باعتباره حجر الزاوية في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

من جهته أكد الدبلوماسي الفرنسي أن سفارته ستساهم في تنمية القدرات التقنية والعملية للمجلس خصوصا فيما يتعلق ببلورة المرجعيات المعيارية في مجال حقوق الإنسان. وذكر السفير الفرنسي في هذا الصدد بأن المجلس سيستفيد برسم العام الجاري من مبلغ مليون درهم سيخصص بالأساس لدعم أنشطته في مجال التكوين

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ترسم صورة قاتمة عن حقوق الإنسان بالمغرب

24/06/14

إسماعيل روحي

رسم التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان صورة سوداء عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب خلال سنة 2013. وأوضح التقرير أن السنة الماضية تميزت باستمرار خروقات حقوق الإنسان واستفحالها، وأنها اتسمت بتواصل استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.

وشنت الجمعية هجوما شديد اللهجة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قالت إنه لم يستثمر بعد كل الصلاحيات المخولة له لمتابعة ورصد الانتهاكات الجارية الماسة بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الفئات، وأنه لم يكن يقف موقفا حازما، كما يتوجب عليه ذلك، لاسيما في مواجهة الاعتداءات التي يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان، والتجاهل المتكرر لمطالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأشارت الجمعية إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان يتماهى أحيانا مع خطاب الدولة، مستدركة أن ما قام به من خطوات في إطار إصدار التقارير الموضوعاتية يعتبر أمرا ايجابيا، وينبغي أن يعزز بتفعيل التوصيات المرفقة بهذه التقارير.

واعتبر تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن السنة الماضية عرفت تأخرا ملحوظا في إحداث المخطط التشريعي للحكومة، وفي إعداد وتنفيذ القوانين التنظيمية الجديدة، وما تتطلبه القوانين الحالية من ملاءمة. فيما سجلت كذلك استفراد الجهاز التنفيذي بتقديم القوانين، في حين لم تحظ مقترحات مشاريع القوانين بالأهمية اللازمة، مما يظهر أن وظيفة البرلمان التشريعية تتوارى إلى الخلف على حساب مبادرات الحكومة وهيمنة الجهاز التنفيذي على مجال التشريع. يضيف تقرير الجمعية، الذي أوضح أن الغرفة الثانية من البرلمان مازالت تشتغل طبقا لدستور 1996 الذي تم إلغاؤه بدستور 2011، أي أنها تشتغل خارج الالتزامات الدستورية، الشيء الذي يشكل أحد أكبر مظاهر انتهاكات الدولة للدستور الذي وضعته.

وأضاف التقرير أنه بالرغم من إدراج عدد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية في الدستور كتجريم التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وتنصيصه على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن تأثير ذلك في الواقع ظل محدودا، نظرا لعدم توفر الضمانات والآليات الدستورية والقضائية والمؤسساتية المتطلبة لأجرأة هذه الحقوق وضمان حمايتها وعدم إفلات منتهكيها من العقاب.

وكشف التقرير أنه رغم كون سنة 2013 عرفت إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي أو متابعة البعض منهم في حالة سراح مؤقت، بفضل نضالات الحركة الحقوقية والقوى الديمقراطية داخليا وخارجيا، فإن عدد الذين تابعت الجمعية حالتهم، خلال نفس السنة يقدر بـ317 معتقلا؛ وهو رقم نسبي ومتغير بسبب المد والجزر في حركية الاعتقال السياسي، ولأن مدد الأحكام أصبحت قصيرة نسبيا مقارنة بمراحل سابقة، يضيف التقرير.

وبخصوص أوضاع السجون أكد التقرير أن الأوضاع العامة بالسجون لم تشهد تحسنا ملموسا، إذ لا يزال واقع السجون مترديا ويعرف انتهاكات خطيرة لحقوق السجناء المنصوص عليها في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، نتيجة تسييد المقاربة الأمنية والعقابية في السجون، وهو ما يعد نهجا قارا تعرفه جل المؤسسات السجنية، وليس أسلوبا عارضا، إضافة إلى شيوع العنف وممارسة التعذيب، اللذين يأخذان أشكالا عدة، كالشتم والسب والصفع والركل و«التعلاق»، الأمر الذي نجمت عنه، في حالات معينة، عاهات، وكسور، وتريف وإغماءات، تطلبت أحيانا النقل إلى المستشفى وإجراء عمليات جراحية، يضيف التقرير.

ندوة

8134/3

ينظم النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال والائتلاف المدني من أجل جهوية ديمقراطية وحركة بدائل مواطنة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، يوم السبت المقبل بأفورار (إقليم أزيلال) ندوة جهوية تحت شعار«الجهوية الديمقراطية ضمانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية».

وذكر، بلاغ للنسيج الجمعوي التنموي بأزيلال، أن تنظيم هذه الندوة يندرج في إطار دينامية الائتلاف المدني من أجل جهوية ديمقراطية استحضارا للتراكم الذي حققته الفعاليات المدنية الديمقراطية والحقوقية وحركات الأشخاص في وضعية إعاقة والحركات النسائية والثقافية على امتداد مسيرتها النضالية من أجل مجتمع ديمقراطي حداثي ، والحرص على إعمال وتأويل المقتضيات الدستورية وخاصة منها تلك المؤطرة للجهوية وأدوار المجتمع المدني في السياسات العمومية.

وسينكب المشاركون خلال هذه الندوة على مناقشة محاور تهم بالأساس «الجهوية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية: المرتكزات والأهداف» و « الجهوية ضمانة الولوج المتكافئ للفئات الهشة» و « المستقبل: جماعات ترابية قوية اقتصاديا ومدمجة اجتماعيا».

همت استقلالية القضاء وطرق الولوج ونظام التأديب

مجلس اليزمي يُدلي برأيه في القانون التنظيمي للقضاة

3643/11

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط لإغناء النقاش حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، والذي يعرف جدلا بين وزارة العدل والحريات وعدد من القضاة والمهتمين. وتقدم المجلس الوطني أخيرا بمذكرة للمساهمة في النقاش العمومي وعيا منه بالأثر البنيوي لتوسيع الضمانات النظامية للقضاة عل حماية حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة. ما هي المستجدات التي تضمنتها ورقة هذه المؤسسة الحقوقية.

● سناء كريم

استقلالية القضاء

استهلت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حجمها فيما يتعلق بالمقترحات-حسب المذكرة- من توجيهات الملاحظة العامة رقم 32 للجنة حقوق الإنسان التي ذكرت في الفقرة 19 منها بأن «ضمان نظام» استقلالية وحياد المحكمة بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 14، هو حق مطلق لا يقبل أي استثناء». كما أن ضمان الاستقلالية يتعلق أساسا بمسطرة تعيين القضاة والمؤهلات المطلوبة منهم. وعدم قابليتهم للعزل إلى غاية بلوغهم السن القانوني للتقاعد أو انتهاء مدة انتدابهم عند الاقتضاء، بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالترقية والنقل وتعليق وإنهاء المهام وهذا الاستقلالية الفعلية للقضاء من أي تدخل سياسي من السلطتين التنفيذية والتشريعية».

وأضافت المذكرة، أنه ينبغي على الدول اتخاذ تدابير تضمن بشكل صريح استقلال السلطة القضائية وحماية القضاة من أي شكل من أشكال التدخل السياسي في قراراتهم وذلك بنص الدستور، وعبر وضع قوانين تحدد مساطر واضحة ومعايير موضوعية فيما يتعلق بتعيين وتعويض ومدة انتداب وترقي وتعليق مهام وعزل القضاة وكذا الإجراءات التأديبية التي يمكن أن تطبق عليهم. وإن وضعية لا تتميز بالفصل الواضح من مهام ووظائف السلطتين القضائية و التنفيذية وأن تسمح لهذه الأخيرة بمراقبة أو توجيه السلطة القضائية، هي وضعية متعارضة مع مبدأ الحمكة المستقلة. ومن الضروري حماية القضاة من تعارض المصالح ومن أعمال التهديد أو الترهيب، ومن أجل الحفاظ على استقلالية القضاة، فإن نظامهم الأساسي بما في ذلك مدة انتدابهم واستقلالهم وأمنهم وتعويضاتهم الملاءمة وشروط أدائهم لمهامهم ومعاشاتهم ومن تقاعدهم يجب أن يضمن بالقانون.

توظيف القضاة

قام المجلس في هذا الصدد بدراسة مقارنة للتشريع المنظم لتوظيف القضاة في عدد من البلدان. وخلص إلى وجود عدة اتجاهات وتنوع في طرق الولوج إلى القضاء مع تفضيل واضح لطريق الولوج عبر مباراة وتروج واضح نحو رفع الشروط المطلوبة للولوج إلى مهنة القاضي، حيث اقترح استبدال التسمية الحالية (الملحقين القضائيين) بتسمية جديدة كتسمية «القضاة المتدربين» تترجم بصفة أوضح فكرة وحدة الجسم القضائي والوضع الدستوري الجديد للسلطة القضائية المستقلة. وضمن نفس المنحى اقترح شكلا جديدا لشروط الولوج إلى المهنة القضائية، وذلك بواسطة ثلاث مباريات سنوية مفتوحة لثلاث فئات من المرشحين والمرشحات... إلغاء شروط المروءة والسلوك الحسن بالنظر إلى كونها تستلزم استصدار شهادة حسن السيرة من طرف مصالح الأمن الوطني علما أن الإدارة موضوعة تحت تصرف الحكومة التي تمارس السلطة التنفيذية بمقتضى الفصل 89 من الدستور، والاكتفاء بالسجل العدلي. إضافة إلى شرط القدرة النفسية المطلوبة كشرط في عدد من الأنظمة المقارنة (إسبانيا، إيطاليا، اليونان)، ومن أجل ضمان الجودة المبدأ فوجية للتداريب.

واقترح المجلس مباراة ثانية للقضاة المتدربين مفتوحة للمحامين الذين زاولوا مهنة المحاماة لمدة 10 سنوات و25 على الأقل والأساتذة الباحثين في العلوم القانونية الذين زاولوا مهام التدريس والبحث لمدة 10 سنوات على الأقل. واقترح فتح هذه المباراة في وجه مهنيي المهن القانونية والتقنية والمحاسبية المتوفرين على مستوى إجازة أو بفوق البكالوريا زائد خمس سنوات من التكوين والذين يتوفرون على تجربة مهنية لا تقل عن 8 سنوات، بالإضافة إلى الموظفين المنتمين إلى درجة مرتبية في سلم الأجور رقم 11 بشرط أو يكونوا قد قضوا ما لا يقل عن 10 سنوات في الخدمة العامة الفعلية وأن يكونوا حاصلين على الإجازة في الحقوق.

وضعية القضاة

لاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أغلب المقتضيات التي تنظم حالتي الحالات التي يوجد فيها القضاة يمكن نقلها إلى القانون التنظيمي موضوع المذكرة. وفي هذا الإطار، اقترح المجلس أن ينص القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة على إمكانية استفادة القضاة الموجودين في حالة القيام بمهامهم من رخصة للقيام بمهام البحث العلمي أو التكوين المستمر المهني لمدة يقترح ألا تتجاوز 6 أشهر تقل فترة من ست سنوات من القيام بالمهام.

وفيما يتعلق بحدود سن القضاة، اقترح المجلس تحديدها في 65 سنة، مع إمكانية التمديد مرة واحدة لمدة سنتين، بطلب من المعني بالأمر وموافقة المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان اقترح تصورا لنظام تأديب القضاة، مبني على مبدأ ممارسة السلطة التأديبية إزاء قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة بشكل حصري من اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية. ويترتب عن ذلك أن جميع الأعمال المخولة الخالها حاليا إلى وزير العدل والحريات في المادة التأديبية ينبغي نقلها إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. كما اقترح أن تنفذ كل العقوبات التأديبية بقرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. بناء على قرار المجلس المجتمع كهيأة تأديبية، وساعدا من قبل القضاة والمفتشين ذوي الخبرة.

وحددت المذكرة الخطأ التأديبي، في أنه كل خطأ مبني على قاعدة الإخلال المحتمل للقاضي بواجباته المهنية أو بالشرف أو بالوقار أو بالكرامة. كما اعتبر خطأ تأديبيا كل خرق خطير ومتعمد من طرف قاضي لقاعدة قانونية مسطرية تعتبر ضمانة أساسية لحقوق الأطراف والمعنيين في قرار قضائي نهائي. كما اقترح نقل المقتضيات المتعلقة بالضمانات التأديبية المنصوص عليها في النظام الأساسي الحالي للقضاة إلى القانون التنظيمي الجديد.

■توفيق بوعشرين ■ tbou2050@gmail.com

افتتاحية

اليزمي يروض الثعبان دون أن يزيل سمه

14C2/1

تقرير مهم وجريء ذلك الذي تقدم به إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمام البرلمان والحكومة هذا الأسبوع. مرافعة قوية للدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان واجندة النهوض بتحديات كبيرة أجملها اليزمي في ثلاث أولويات، وهي:

1- القضاء على التمييز ضد النساء والفئات الهشة في المجتمع.

2- حماية الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التظاهر والصحافة وتاسيس الجمعيات.

3- توفير شروط المحاكمة العادلة أمام القضاء، والوقاية من التعذيب، وإنهاء سياسة اللاعقاب.

لم يمر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان «مرور الكرام» من تحت قبة البرلمان. لقد ألقى قنبلة كبيرة أمام نواب الأمة ورئيس الحكومة ووزير العدل. لقد قال بشكل واضح لا لبس فيه: «إن السلطات العمومية مست الحق في الحياة بالنسبة إلى كمال العماري في اسفي، ورشيد شين في اسا». وهذا معناه أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعترف، أمام وزارتي الداخلية والعدل، بان الدولة مسؤولة عن قتل اثنين من رعاياها، وهذا معناه أن الأبحاث الذي قامت بها وزارة الداخلية والنيابة العامة، بخصوص التحقيق في هاتين الجريمتين، لم تصل إلى جوهر العدالة. ومن ثم فإن كلام اليزمي يدين ليس فقط من حمل عصا وهوى على رأس مواطنين مغربيين ونقلهما إلى القبر. إنه يدين كذلك النيابة العامة التي لم تصل إلى نتيجة إلى الآن في التحقيق مع المتهمين بقتل العماري ورشيد شين.

كيف استطاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ان يصل بإمكانياته «المحدودة» إلى التحقيق في وفاة مواطنين، وأن يأتي بجواب جازم حول ظروف مقتلهما، ولم تستطع ذلك الشرطة القضائية والنيابة العامة ووزارة العدل، التي تنتمي إلى حكومة أعلنت، قبل أسابيع، انها اتخذت قرار التفاعل مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

ألم أقل لكم إن تقرير المجلس كان جريئا...

هذا مجلس أمامه، مع ذلك، أشواط طويلة لكي يخرج من عباءة المجلس الاستشاري السابق، وأن يتحلى بجرأة أكبر وتفاعل أسرع مع الانتهاكات اليومية التي تعرفها حقوق الإنسان من قبل السلطات العمومية و«الجماهير الشعبية»، على حد سواء، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تركيبة المجلس تحتاج إلى مراجعة في الولاية المقبلة. إن هناك تفاوتا كبيرا في أداء أعضاء المجلس وعدد من الملحقين الذين يتصرفون كموظفين وليس كحقوقيين. فهناك من يعيش لحقوق الإنسان وهناك من يعيش من حقوق الإنسان.

رأس المغرب في مجال حقوق الإنسان مثل الأصلع، أينما ضربته بسيل دمه، والخصاص كبير في بلاد لم تعرف حقوق الإنسان إلا حديثا. بلاد لم تنجز انتقالها الديمقراطي بعد، وهي تحاول أن تصلح سلوك السلطة اليوم بدون توتر، ودون صراع، ودون حسم في الاختيار الديمقراطي... إنها مهمة صعبة، مثل شخص يروض ثعبانا دون إزالة سمه، ويحاول أن يقنعه طوال اليوم بان هناك حياة أخرى ومصالح أخرى وأوضاعا أخرى يمكن أن يحافظ بها الثعبان على نفسه دون استعمال سمه، وأن المبالغة في عض الآخرين قد تعطي نتائج عكسية تماما.

مع الحدث

ملاحظات على تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

3423/1

• بلال التليدي

ثمة ثلاث ملاحظات أساسية على التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الذي قدمته أول أمس بالرباط:

- الأولى، تتعلق بحدود التماس بين السياسي والحقوقي في هذا التقرير، إذ لا فرق تماما بين تقرير حزب سياسي وتقرير جمعية حقوقية نذرت نفسها لخدمة قضية النهوض بوضعية حقوق الإنسان. صحيح أن طبيعة العمل الحقوقي تفترض الاشتباك مع كل القضايا ذات الارتباط بالحقوق والحريات، وهي بالمناسبة صارت تغطي جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لكن خصوصية العمل الحقوقي هذه، وشمول هذه المجالات، لا تبرر استجازة القفز على ما هو حقوقي والقيام بنفس الوظيفة التي تقوم بها الأحزاب السياسية. نعم من حق الجمعيات الحقوقية أن يكون لها مقاربتها الخاصة للقضايا السياسية، لكن لا ينبغي على هذه المقاربة أن تغادر قيد أنملة المنطق الحقوقي في النظر إلى القضايا، فما معنى أن تقوم جمعية حقوقية بنقد المخطط التشريعي للحكومة هكذا بإطلاق دون الاقتصار فيه على ما يهمها فيه - كجمعية حقوقية - من قوانين وتشريعات لها علاقة بالحقوق والحريات؟ وما معنى أن يتم انتقاد البرلمان بكونه يقوم بمهام شكلية اتجاه الحكومة -الجهاز التنفيذي علما أن الحكومة نفسها هي تجل لأغلبية تمثيلية هي قادتها في التصويت؟ وما معنى أن تقدم الجمعية على محاكمة السلوك السياسي لمختلف الفاعلين السياسيين إلى مقتضيات الدستور في الوقت الذي تعتبر فيه أن دستور 2011 «لا يقر بالسيادة الشعبية وحق الشعب المغربي في تقرير مصيره»؟

- الثانية، وتتعلق بالقفز خطوة أخرى إلى الأمام في استهداف القواعد المعيارية للمجتمع والدولة، فبعد أن تم الحديث السنة الماضية وبصريح العبارة عن علمانية الدولة، والذي أثار نقاشا قويا داخل الجمعية انتهت فيه أطراف بنهج الهيمنة و فرض آراء لم تكن محط تداول وإقرار من لدن مكونات هذه الجمعية، وبعد أن تم التصريح أيضا بمطلب المساواة في الإرث، جاء هذا التقرير يتضمن فتح جبهة أخرى مع هوية المجتمع ومرجعيته، وذلك بالمطالبة بمنع التعدد، والسماح للمرأة المغربية بالزواج من غير المسلم، وهي المطالب التي تستقوي فيها الجمعية المذكورة بالاتفاقيات الدولية لمحاولة فرض مقتضياتها على المجتمع دون التجرؤ على الالتزام بمفهوم حق الشعب السيادي في تقرير مصيره في هذه القضايا.

- الثالثة، وتتعلق بالصورة القاتمة التي رسمتها الجمعية المذكورة عن حقوق الإنسان في المغرب، وعدم تثمين أي تطور إيجابي في اتجاه النهوض بوضعية حقوق الإنسان وذلك خلافا لتقييم مختلف المقررين الأمميين الذين زاروا المغرب، وكذا التقارير الصادرة عن الحكومات أو المنظمات الدولية والتي كانت تزاوج بين تثمين بعض الإجراءات المتقدمة، وبين تسجيل الانتقادات على أوضاع حقوق الإنسان في المغرب.

المشكلة في تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن الدستور لا يقر بالسيادة الشعبية! وأن المغرب لم يتقدم أي خطوة في اتجاه التصديق على الصكوك الدولية! وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان متماه مع الدولة يزكي اختياراتها ولا يقوم بأي شيء يذكر لفائدة النهوض بحقوق الإنسان! وأن أغلب توصيات هيئة الإنصاف المصالحة لم تجد طريقها إلى التطبيق! وأنه لم يحدث أي تقدم على المستوى التشريعي والمؤسساتي ولا مستوى الحقوق المدنية والسياسية! ولا على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية! ولا على مستوى حقوق المرأة والشباب والطفل وذوي الإعاقة والمهاجرين وطالبي اللجوء! ولا على مستوى الحقوق البيئية! بل حتى الخطوات القليلة المحسوبة على تحسن وضعية حقوق الإنسان، فإن التقرير ينسبها إلى «جهود وضغوط المناضلين»!

إن الذي يقرأ تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لا يكاد يميز بينه وبين أي تقرير صادر عن مكون سياسي من مكونات اليسار الراديكالي، فيكفي أن تستعرض الأدبيات وتقارن.

نأمل أن يتم التوجه في المرحلة القادمة إلى تمحيض العمل الحقوقي وفك ارتباطه بالعمل الحزبي، وتبني مقاربة حقوقية موضوعية في تقييم الإنجازات والإخفاقات، والالتزام في القضايا المرتبطة بالهوية والمرجعية الإسلامية بمقتضى مبدأ حق الشعب السيادي في تقرير مصيره واختيار الإطار التشريعي الذي يؤمن به، وذلك بعيدا عن أي أجندة هيمنة تستقوي بالخارج والمواثيق الدولية لتغيير هوية الشعب منظومته المعيارية.

القافلة الجهوية حول التوحد تنطلق ببني ملال

◇ الكبيرة لعبان

314/7

تحت شعار «أنا مختلف ملكة»، انطلقت الأسبوع الماضي بنادي الفروسية ببني ملال، فعاليات القافلة الجهوية حول التوحد، التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة، والتي تندرج في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد، التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب في فاتح أبريل 2014، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتعاون مع منظمة جايسي بالرباط (الغرفة الفنية الدولية)، والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

وأوضحت سمية العمراني عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن القافلة الجهوية للتوحد، تدخل في إطار برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي التوحد والتعريف به، مبرزة أن هذا البرنامج يأتي استجابة للالتزامات الدولية المتعلقة بتفعيل مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص، الذين يعانون من إعاقة التوحد، وانسجاما مع مجموعة من التوصيات الأممية الصادرة في هذا المجال. وبينت، أن هذا البرنامج، يأتي كذلك استجابة لمطالب المجتمع المدني العامل في ميدان إعاقة التوحد من أجل رفع كافة أشكال التمييز للأشخاص ذوي التوحد، مشيرة إلى أن القوافل الجهوية حول التوحد تهدف إلى تبادل الأفكار والتجارب بين الفاعلين من أجل صياغة سياسات عمومية محلية مندمجة، ومواكبة البرنامج الوطني حول إعاقة التوحد.

عبد الله البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة، أوضح هو الآخر، إن القافلة التي تنظم مع عدد من الشركاء والمتدخلين في مجال التوحد، تندرج في إطار أولويات السياسة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن موضوع إعاقة التوحد يعرف سوء فهم بالمغرب، نتيجة عدم تواصل الفاعلين في الميدان مع عموم المواطنين والأسر.

CNDH

على مسؤوليتي

بقلم: حكيم بلمداحي

حقوق الإنسان بين الإرادة والسياسة

5314 kb

بقراءة سريعة للتقرير الذي قدمه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أمام البرلمان يوم الاثنين الماضي، يتبين أن واقع حقوق الإنسان في المغرب يعيش في مفارقة، ربما تفرضها عدة إكراهات. هذه المفارقة تتمثل في الهوة الموجودة بين إرادة الدولة في اعتماد المقاربة الحقوقية كما تسطرها المواثيق الدولية، وبين سياسة الدولة في هذا المجال، سواء من حيث الإجراءات أو التشريعات.

تقرير اليزمي، باللغة الديبلوماسية/ الحقوقية التي حرر بها، يشرح الدينامية التي انخرط فيها المغرب منذ بداية مسار العدالة الانتقالية، وصولا إلى اعتماد الوثيقة الدستورية الحالية. تلك الوثيقة التي تشكل بالفعل خصوصية مغربية، سواء من حيث طريقة إعدادها أو من حيث ما تحمله من اختيار للتدرج في الممارسة الديموقراطية والحقوقية في المغرب.

هذه الدينامية، التي يظهر من التقرير، أنها لا تسلم من عوائق تعترض طريقها. فمن ناحية هناك إرادة لدى الدولة في تحقيق دولة الكرامة والعدالة الاجتماعية. هذه الإرادة يعبر عنها على عدة مستويات، لكنها لا ترقى إلى مستوى تطبيقها على الشكل الأمثل والأكمل.

فلكي تتحقق الحقوق هناك حاجة إلى قوانين وإجراءات، لكن هذا الأمر ما يزال يتعثر في عوائق غير مفهومة أحيانا...

هي إرادة تصطدم أحيانا بممارسات مضادة من داخل الإدارة، سواء كانت هذه الممارسات معزولة غير واعية أو ناتجة عن جهل وعدم كفاءة بعض الموظفين أو بعض القائمين على إنفاذ القانون.

لقد تطرق التقرير إلى عدة أشياء إيجابية حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في 2004. لكن التقرير وقف عند سلبيات على مستوى تنفيذ التوصيات، وعلى مستوى منهجية تحقق هذه التوصيات.

هناك نقطة أساسية من الواجب على المسؤولين الانتباه إليها بشكل جيد، وجاءت واضحة في تقرير اليزمي. يتعلق الأمر بالعلاقة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان نفسه. هذه الآلية الوطنية التي تحظى باحترام أممي، اعتمادا على قيامه بالمهام المنوطة به باستقلالية ومهنية، سواء في مجال حماية حقوق الإنسان من الانتهاك أو النهوض بثقافة حقوق الإنسان. لكن المجلس لم يأخذ المكانة اللائقة به على المستوى الحكومي.

التقرير عدد سلبيات التعامل الحكومي معه في عدة نقاط، منها على سبيل المثال لا الحصر، عدم تفاعل قطاعات حكومية معه على مستوى الاستشارة خلال إعداد بعض القوانين، وأيضا عدم تفاعل الحكومة، بالشكل المطلوب، مع الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الإنسان، وهي الخطة التي وضعها المجلس على طاولة الحكومة، ولم تجد بعد التفعيل اللازم. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشتغل بإمكانيات مادية ولوجيستيكية محدودة جدا، وهو ما يمكن اعتباره عرقلة لقيامه بمهامه...

النهار المغربية
يومية مستقلة

وجدة

حملة تواصلية حول التوحد

31006

أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، محمد العمراني، أن الحملة التواصلية حول التوحد تشكل مناسبة لإذكاء الوعي بهذه الإعاقة وإثراء النقاش حولها في أفق النهوض بحقوق الأشخاص ذوي التوحد، والدفع بالديناميات المحلية والجهوية بخصوص هذا النوع من الإعاقة.

واعتبر العمراني، بمناسبة اللقاء التواصلي حول التوحد المنظم مساء يوم الثلاثاء الماضي بوجدة، أن ما ستقوم به اللجنة الجهوية في هذا الإطار، هو دور المنسق والمسهل للانخراط على الصعيد المحلي والجهوي في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، ودعم أسرهم في الولوج إلى الخدمات الضرورية التي تكفل كرامة هذه الفئة من حقها في التعليم الدامج والصحة والتكوين وكل ما من شأنه تسهيل إدماجها في محيطها الاجتماعي.

وأضاف أن اللجنة الجهوية ستعمل على مواكبة وتنفيذ التوصيات التي ستتوج ورشات عمل هذا اللقاء بتنسيق مع السلطات المحلية والجهوية المعنية، معربا عن امله في أن يتم مأسسة الية على المستوى الجهوي تتكلف بدور التتبع لتنفيذ هذه التوصيات، بما من شأنه النهوض فعليا وبشكل ملموس بحقوق وكرامة هذه الفئة ودعم اسرهم التي تعاني خاصة في ظل غياب سياسة عمومية واضحة وبرنامج وطني متكامل ودو منظورية.

من جهتها، أكدت سعية العمراني، عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المجلس تبنى هذه الحملة كمحطة أولى على أساس إعطاء المنظورية وتعبئة الرأي العام الوطني حول هذا النوع من الإعاقة، وكذا إثراء النقاش حولها، مشيرة إلى أن التشاور والتحاور حول هذا الموضوع يعتبر منطلقا من أجل برامج حقيقية وفعالة تكون منبثقة من الواقع وانشغالات الاشخاص المعنيين وأسرهم وكذا استجابتها لمعايير حقوق الانسان والتزامات المغرب الوطنية والدولية.

وأضافت أن من بين أهداف القوافل الجهوية حول هذه الإعاقة التفكير المشترك حول البرنامج الوطني للتوحد ومحاولة الوصول إلى اليات جهوية من أجل سياسات عمومية محلية تحترم حقوق الأشخاص ذوي التوحد بشكل خاص والأشخاص ذوي الاعاقة بشكل عام.

من جانبه، اعتبر محمد بوجاء، مستشار في تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب، أن هذه الحملة التواصلية تأتي في سياق عام يتعلق بإذكاء الوعي والترافع من أجل المساواة والكرامة، وتقوية القدرات في مجال الخبرات والمعارف، وكذا تبني مقاربة حقوقية جديدة في التفاعل مع إعاقة التوحد.

وقد عرف هذا اللقاء تنظيم ورشات عمل مع الفاعلين المحليين، والشباب والأسر والجمعيات توخت الخروج بتوصيات ومقترحات عمل تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية للمساهمة في صياغة برنامج ترافعي وطني مندمج للنهوض بأوضاع هذه الفئة من الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم أسرهم.

ويندرج هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، في إطار الحملة الوطنية التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب تحت شعار «أنا مختلف مثلك»، بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتعاون مع منظمة جايسي بالرباط (الغرفة الفتية الدولية) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

حديث اليوم

عبد الله البقالي

1/22939

يخوض مجموعة من المعتقلين السياسيين اعتصاما متواصلا أمام المقر الرئيسي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ فترة طويلة. ورغم طول أمد هذه الحركة الاحتجاجية، ورغم البلاغات والبيانات والمذكرات التي خاطب بها المعتصمون السلطات الحكومية المختصة وتوجهوا بها إلى الرأي العام فإن كل ذلك لم يحرك شعرة واحدة في رأس أي مسؤول عمومي.

ماذا يعني ذلك؟ هل يعني أن السلطات العمومية اكتسبت مناعة قوية ضد أي شكل من أشكال الاحتجاج، وبالتالي لايهمها في شيء أن يستمر اعتصام مجموعة تشعر بالظلم سنين وأعواما، ولايضيرها في شيء أن يتحول الاعتصام إلى مكون قار من مكونات المشهد العام لموقعه؟ هل يعني أن المجتمع طبع تماما مع الحركات الاحتجاجية، ولذلك لا فرق مثلا مابين اعتصام في مكان عمومي وعبارة «التدخين يقتل» المكتوبة بحروف بارزة فوق علبة سجائر، ورغم خطورة العبارة فإن الأشخاص يدفعون مالا مقابل الحصول عليها وتدخين سجائرها؟ هل يعني أن القدرة الابداعية للمجتمع لم تتطور وحبست نفسها في أشكال تقليدية لم تعد تنفع أمام التطور التكنولوجي الهائل الذي يغزو جميع المجتمعات؟

أسئلة حارقة تخترق انشغال المتابع لاعتصام مجموعة من ضحايا سنوات الرصاص ببلادنا، وهم لايطلبون إلا مايسد رمق عطشهم لحياة كريمة قد تسعفهم في التعويض النسبي عما فقدوه خلال سنوات الظلم والجور. ولكن – للأسف – السلطات العمومية لم تحرك ساكنا وألقت بهم في دهاليز الاهمال وهي تراهن على أنه في يوم من الأيام سيصابون بالقنوط والملل وسيفضي ذلك إلى اليأس من الفرج ويضطرون إلى حمل متاعهم والرحيل بعيدا عن موقع الاعتصام.

لا نملك إلا أن نتضامن مع هؤلاء.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

33 سنة بعد انتفاضة الدار البيضاء.. ضحايا خارج التغطية العقلية

الأخبار ترصد حكايات معتقلين التهى بهم المطاف في الشارع

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

حسن البصري

في 20 يونيو الأسود من سنة 1981، تحولت مدينة الدار البيضاء إلى جزء مستقطع من عملية إبادة كبرى ذكرت ساكنة المدينة بـ«ضربة سالفان» سنة 1947، وغارة جيش أوفقير سنة 1965 في ما بات يعرف بإضراب الدار البيضاء، مع اختلاف في أسباب النزول ومزاج القناصة وعتادهم ونوايا مسؤوليهم.

كان العنف هو العملة المتداولة على امتداد يومي 20 و21 يونيو 1981، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، كانوا ضحايا آلة قمعية رهيبة لم تتردد في استعمال أسلحتها بدون سابق إنذار. سقطت أول ضحية بفعل إطلاق الرصاص بدرب غلف وعمرها 12 سنة، ثم توالت عمليات إطلاق الرصاص. بلغة الأرقام تجاوز عدد ضحايا انتفاضة غلاء الأسعار، 637 قتيلا، بالإضافة إلى حوالي 5000 جريح، و20 ألف معتقل، آلفان منهم أحيلوا على القضاء، والكثير منهم أدينوا بعقوبة حبسية وصلت إلى 20 سنة مع الإجلاء خارج الدار البيضاء.

لا توجد أرقام حول عدد الضحايا الذين انتهى بهم المطاف أجسادا بلا ملامح، إلا أن أفراد الجمعية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وكل المؤسسات الحقوقية والنقابية والحزبية، لازالوا يحلمون بغد يتجاوز فيه الضحايا عتبة جبر الضرر إلى تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي. يتابط سعيد مسرور، رئيس جمعية ضحايا انتفاضة 20 يونيو، ملفا مطلبيا مهددا بالتقادم، ويسعى رغم رفض السلطات الاعتراف «الإداري» بالجمعية، التعبئة وتعقب حقيقة الحفرة الجماعية الضائعة، داعيا إلى تسليم رفات الشهداء وإدماج إنساني للضحايا لضمان عدم تكرار ما جرى وجبر الضرر بالفعل لا بالقول.

وجه سعيد رسالة إلى الوكيل العام للملك بالدار البيضاء، يطالبه بتحريك المسطرة في حق مجزرة 20 يونيو، والمتورطين في ملف الاعتقال التعسفي، ودعا إلى تحقيق ما يسمى بالعدالة الانتقالية التي يسوق لها خارجيا، والتعجيل بالكشف عن التحليلات الجينية وتمكين أهالي الشهداء من حق نقل الرفات إلى مقابر مفتوحة، لكن الرسالة ظلت بدون رد.

تتجاوز المعاناة الموتى إلى الأحياء، إذ أن عددا من المعتقلين يعيشون اليوم أوضاعا مزرية، تحتاج لمعالجة إنسانية لهذا الملف بعيدا عن المقاربات السياسية. «الأخبار» رصدت عددا من الحالات المهددة بالانقراض، حالات انقطع عنها بث الحياة وأصبحت خارج التغطية الإنسانية تجتر المعاناة في صمت، وسط اكتئاب رهيب.

كثيرة هي حالات التشرد في ملف ضحايا انتفاضة «كوميرة»، كما أطلق عليها إدريس البصري، في دروب السلطان والبرنوصي وسيدي عثمان والحي الحسني، عشرات النماذج التي اختل توازنها النفسي فانضمت، غصبا عنها، إلى جيش المتسكعين الذين يهيمون في شوارع الدار البيضاء دون أن يلتفت أحد لمعاناتهم.

في ظل غياب تغطية صحية حقيقية، وإغفال تام للمتابعة النفسية، يتساقط ضحايا انتفاضة الدار البيضاء كأوراق الخريف، وفي حفل التابين يترحم الحاضرون على حقوق الإنسان، ويضربون موعدا لتخليد الوقفة الرمزية أمام مقبرة بلا أبواب.

في هذا الروبورطاج نقترب أكثر من الحالات النفسية الأكثر إيلاما في هذا الملف.

جمال: تعويض مصادر بسبب اضطرابات نفسية

اسمه الكامل جمال دراز، من مواليد سنة 1961 بالدار البيضاء في عمق درب السلطان، وتحديدا بحي العيون. توقف عداد الزمن لديه عند زوال يوم 20 يونيو، حين كان عائدا إلى بيت أسرته وهو يتابط «وصلة» الخبز، في لحظة انقض عليه أفراد من «الكوم». حاول أن يستعيد الخبز الذي سقط أرضا. ولأن الرغيف مرادف لـ«النعمة» في المخيال الشعبي، فقد شعر جمال وكأنه يدافع عن قضية مبدأ غير القضية التي أدين من أجلها. اقتيد الفتى إلى أقرب مقاطعة. حاول أحد «مخازنية» إعفاءه من المتابعة لكن رئيسه المباشر أجبره على إحالته على المعتقل الجماعي، فقط لأن تقاسيم وجهه تنطق بؤسا. كانت التهم جاهزة: «إضرام النار في منشآت الدولة وتخريب أملاك الغير والمساهمة في مظاهرة غير مرخص لها من طرف السلطات».

أصدرت المحكمة حكمها بإدانة جمال بالسجن النافذ مع الأشغال الشاقة، لمدة 15 سنة، قضى منها عقدا وعاما في السجن المركزي بالقنيطرة، والوقت بدل الضائع من العقوبة الحبسية في سجن عكاشة. استفاد من العفو الملكي الذي شمل، في سنة 1994، 424 معتقلا سياسيا.

حين غادر السجن، وجد دراز صعوبة في التعايش مع حياة «الحرية»، فالسنوات التي قضاها في القنيطرة كانت كافية لتدمر ما تبقى من عقارب الدماغ، حيث عاش حياة الانطواء عكس ما عرف عنه من جد ونشاط قبل 20 يونيو.

الآن، وفي ظل الوضعية العقلية المتردية، لازال الرجل عاجزا عن سحب التعويض المالي الذي استفاد منه في إطار الإنصاف والمصالحة (25 مليون سنتيم). يعيش جمال مفارقة غريبة. فرصيده منتفخ وجوهه فارغ، أما قواه العقلية فتحضر تارة لتغيب، لذا يفضل قضاء سحابة يومه في التسكع بين أزقة درب السلطان، وفي المساء يقضي الليلة في غرفة وضعها أحد الباعة مقابل الالتزام بالأعمال الشاقة دون تعويض.

عز الدين: مصور «المحرر» الذي يعيش حياة بالأسود والأسود

في عز الحركة الاحتجاجية الغاضبة، كان عز الدين نشاف يتنقل بين صفوف المتظاهرين يرصد بآلة تصوير تفاصيل يوم استثنائي في تاريخ المدينة التي توقفت فيها الحركة والبركة، إلا حركة العصيان والرفض والتمرد.

كان عز الدين مصورا صحفيا ضمن الفريق الصحفي لجريدة المحرر المصادرة، لكنه حرص أن يؤرخ للحدث بكل جرأة، اعتقادا منه أن وضعيته كمصور تابع لجريدة لها مرجعية سياسية، تكفي لمدة بما تيسر من حصانة إعلامية، قبل أن يجد نفسه تحت الأقدام يعاني من الركل والرفس، وهو يرتمي بكل جسده على آلة التصوير خوفا من أن تدوسها أحذية صماء لا تقدر قيمة الصورة وتعتبرها مرادفا للفضيحة.

أدين عز الدين بسبع سنوات سجنا نافذة، ولم تشفع له صفته كمصور يقوم بواجبه المهني، في تمكينه من ظروف التخفيف، رغم أنه درس فن التصوير في إسبانيا وتعلم فيها مبادئ صور الانتفاضات. وحين غادر المعتقل اكتشف أهله أن العدسة انكسرت وأنهم أمام بقايا صحفي كان يعشق جمع الصور. فالعين لم تعد تبصر والوضع النفسي تعتريه هشاشة ذهنية مزمنة حولته من فنان إلى معتقل في غرفة بسطح البيت، حيث يقضي سحابة يومه في ترتيب ما تبقى من صور على نحو لا يشاهده لكنه يشعر به.

عبد الرحيم: آدمي على كرسي متحرك ووضعية ثابتة

فقد عبد الرحيم صواب صوابه، بعد أن قدر له أن يقضي 13 سنة من الاعتقال التعسفي في أقبية سجني القنيطرة والدار البيضاء، في حي الألفة الشعبي. افتقد الفتى الألفة مع محيطه الخارجي، بعد أن غادر المؤسسة العقابية على كرسي متحرك، فداهمه الشلل وأصبح مجرد ذكرى حزينة من ذكريات انتفاضة الدار البيضاء «اللئيمة». لحسن حظ عبد الرحيم أن أخته زهراء قضت زهرة عمرها في خدمته، فهي الممرضة والمساعدة الاجتماعية والمستشارة القانونية، لأخيها الذي دخل السجن سليما معافى وغادره بجسد مشلول وعقل شارد. خاضت الأخت حربا بلا هوادة من أجل فك الحصار المضروب على شقيقها، ناضلت من أجل استخلاص مبلغ 24 مليون سنتيم الذي خصص للضحية في إطار الإنصاف والمصالحة. وبالرغم من التعقيدات المرتبطة بمسطرة التحجير فقد كسبت الرهان الأول، لكنها عجزت عن مطاردة طيف «رخصة ثقة» تبين أنها لن تفيد شخصا يعاني من شلل مزمن.

عبد اللطيف: ابن درب الفقراء الذي تحالف عليه الفقر والمرض

يعيش عبد اللطيف مفتاح حياته الرتيبة في درب الفقراء، هناك يصعب على كثير من أقرانه التعرف عليه بعد أن ضاعت تقاسيم وجهه خلف القضبان. كان عبد اللطيف طالبا جامعيا يدرس القانون ويمني النفس بمستقبل في محاكم المملكة. قبل أن يستيقظ على كابوس اعتقال تم في لمحة البصر بعد إحالته على السجن بتهم جاهزة لا تنتظر إلا النطق بعقوبتها في جلسة سرية.

أدين بـ15 سنة سجنا نافذا، وقبل عامين عن انتهاء مدة الاعتقال أخلي سبيله في إطار عفو ملكي شمل نسبة كبيرة من معتقلي انتفاضة الدار البيضاء. منذ ذلك الحين تحول عبد اللطيف إلى زبون للصيدليات ومدمن أقراص مضادة للاضطرابات النفسية، مما دفع الكثير من رفاق الأمس إلى إعلان القطيعة مع شخص اختلت موازينه النفسية بسبب جور الاعتقال، وأصبحت النظرات تطارده في حله وترحاله.

في إطار جبر الضرر رصدت الحكومة لحالته مبلغا ماليا قدره 25 مليون سنتيم كاد أن يحرم منه، لولا تدخل جمعية ضحايا 20 يونيو، أما الشقة المخصصة له في إطار الإدماج الاجتماعي فهي مجرد «إسمنت» على ورق.

صلاح: سنة موقوفة التنفيذ تكفي للانفلات العقلي

من مواليد سنة 1961. كان يوم الانتفاضة طالبا يمني النفس بشهادة باكالوريا تكفي لتامين الحد الأدنى من العيش الكريم. حين عرض على القضاء قدم دلائل انشغاله بالدورة الاستدراكية فأفرج عنه بعد «سين وجيم» وبعد التاكد بانه بدون سوابق، صدر حكم مطمئن: إدانة بسنة حبسا موقوفة التنفيذ. غادر المحكمة بمعنويات محطمة، فقد انتابته فورة غضب تجعله ثائرا متمردا وكانه يتمرن في «بروفة» العصيان ضد وضع رمى به في زحمة المعتقل. انقطعت علاقة صلاح مع الدرس والتحصيل، رغم أنه حاول استدراك ما فات دون جدوى، فالعقوبة الحبسية مع وقف التنفيذ منعته من مخالطة الناس، فعاش أقصى حالات الانطواء على النفس الأمارة بالسوء. مرت 33 سنة عن الانتفاضة، ويوما عن يوم يزداد انفلات صلاح ويصبح الدواء المهدئ وجبة يومية لرجل يحاول عبثا التخلص من ذكرى للنسيان.

فوزي: رجل التعليم الذي افتقد التبجيل

قدر فوزي بوحولي أن يعيش محنة مضاعفة في ذلك اليوم المشهود، فالرجل كان متشبعا إلى حد الإيمان بروح النضال داعيا إلى تحقيق المساواة، بل إنه كان في تلك اللحظة العصيبة من تاريخه يدرس الأجيال مبادئ التربية الوطنية ويعدهم لتحمل المسؤوليات في الحياة. على غرار غيره من المعتقلين لم يكن هذا المعلم المناضل يعتقد أن الخروج إلى الشارع لقضاء بعض الحاجيات في حي البرنوصي سيتحول إلى تهمة، وأن قرار حظر التجول أصبح نافذا دون الحاجة إلى بلاغ رسمي.

غير بعيد عن سينما السلام، اعتقل فوزي وزج به إلى مخفر المقاطعة 46 التي تحولت اليوم إلى عمالة. حاول الرجل إثبات هويته والتاكيد لرجال الأمن الذين حاصروه «حسن الطوبية»، فهو رجل تربية وتعليم وليس آلة دمار، لكن كل الدفوعات التي أدلى بها لم تكن كافية للحيلولة دون الارتماء في جب سجن سحيق لمقاطعة سجلت أكبر عدد من الوفيات. قضى فوزي عقوبته السجنية، التي حددتها المحكمة في أربعة أشهر نافذة، وحين غادر السجن بدأ رحلة البحث عن لقمة عيش بعد أن يئس من استرجاع مكانته الحقيقية بين السبورة والطبشورة.

الآن، يبتلع جسد فوزي كمية يومية من الأقراص المهدئة، أملا في التخلص من حالة توحد جعلته

لائحة الضحايا المحرومين من الإدماج الاجتماعي

- ابراهيم الحقاري: 12سنة سجنا/ 5 سنوات نفيا
- عبد الرحيم كيشو: 12 سنة سجنا/ 5 سنوات نفيا
- عبد الله صابر: 10 سنوات سجنا
- محمد سيراج: 13 سنة سجنا
- محمد إبعيش: 3 سنوات سجنا
- حسن ناصر: 3 سنوات سجنا
- عبد العزيز باعزيوي: 7 سنوات سجنا
- و3 سنوات لشقيقه يوسف
- عبد الكريم الخاملي: 10 سنوات سجنا
- عبد الرحيم فلاحي: 5 سنوات سجنا
- مصطفى شلف 10 سنوات سجنا
- نور الدين زكي: عمره أنذاك 3 سنوات طفل توفي والدته الحامل
- محمد بستان: 7 سنوات سجنا
- توفيق سابق: 3 سنوات سجنا
- صالح ونساس: 5 سنوات سجنا اعتقل هو وشقيقه
- الناجي نشاف: 5 سنوات سجنا
- سعيد عبد المجيد: 3 سنوات سجنا توفي شهرا قبل الإفراج
- محمد العواج: 10 سنوات سجنا

يقاطع الحياة ويختار العزلة.

عبد الله: أمراض مزمنة بعد ساعات من الاحتجاز

اجتمعت في عبد الله الزويد كل الأمراض التي تفرقت في غيره من ضحايا انتفاضة الدار البيضاء. فالمضاعفات الخطيرة لسنة واحدة من الاعتقال تكفي لصناعة رجل يقضي يومه متنقلا بين المستشفيات والمزارات.

عبد الله من مواليد سنة 1957، هو واحد من ضحيا معتقل المقاطعة 46 بحي البرنوصي، قبل أن يحال على السجن بذات التهم التي طالت ما تبقى من أحياء في «فرن» المقاطعة. أدين بعقوبة سالبة للحرية (سنة سجنا نافذا)، لكن الفترة القصيرة التي قضاها في السجن كانت كافية لتدمر ما تبقى من مناعة صحية.

وحين عرض ملفه على هيأة الإنصاف والمصالحة أملا في مصالحة الذات والآخر، والبحث عن تعويض يمكنه من اقتناء الدواء، رفضت اللجنة الطلب واعتبرته خارج الآجال، واعتقدت أن الضحايا الذين قضوا سنة واحدة لم يتأثروا بمضاعفات العقوبة الحبسية. والحال أن عبد الله يعاني اليوم من اختلال في الشبكة البصرية ومن تدمر طاقم أسنانه ومن حالة اكتئاب نفسي جعلته يعيش نكبته في صمت.

أسرة الملاكم الدولي فازة تتعرض للكدمات الإنسانية

حين عاد محمد فازة الملقب بالشينوا إلى حي البرنوصي عشية ذلك اليوم المشؤوم، بعد أن أنهى حصة تدريبية في دار الشباب الحي المحمدي، اكتشف أن موقف سيارات الأجرة المحاذي لسينما السلام يفتقد للأمن والسلام، وحين نصح سائق «الطاكسي» زبناءه بتوخي الحيطة والحذر لأن «الوقت خايبة»، كانت دورية عساكر مدججين بالأسلحة ذات الذخيرة الحية، تداهم الركاب والسائق وتطالبهم بامتطاء شاحنة كانت تمارس عملية «كنس للشوارع والأزقة».. زج بالبطل في جوف الشاحنة التي كانت تضم عشرات الضحايا من مختلف الأعمار. احتج فازة على الوضع، لكن لغة العنف كانت الجواب المفضل لدى قوات الردع.

لم تنفع التوضيحات التي قدمها «محمد» إلى قائد كتيبة القوات العسكرية، ولم يُجد كشفه عن بطاقته وصفته كبطل مغربي حمل راية المغرب في المحافل الدولية في تليين موقف العساكر، وتبين أنه يسير نحو قدره الأخير.

نقل البطل المغربي، رفقة عشرات المعتقلين من مختلف الأعمار، صوب المقاطعة 46 بحي البرنوصي التي كانت نقطة لتجميع المتظاهرين. نتجت عن الاكتظاظ الرهيب في أقبية هذه المقاطعة اختناقات في صفوف المعتقلين، وكان من نتائج ذلك القمع سقوط شهداء أبرياء من جراء الازدحام. قتل البطل المغربي الذي حمل قميص المنتخب في ظروف غامضة وظلت أسرته الصغيرة والكبيرة تبحثان عن نقطة ضوء تقودهما إلى حقيقة الاختفاء.

بعد طول معاناة، توصلت أسرة الفقيد بمبلغ مالي، بدد جزءا من النكد الجاثم على قلوب زوجته وأبنائه، لكنه لم يعوض مكانة الراحل في نفوس أفراد أسرته وأسرة الملاكمة المغربية، ولم يحل دون توغل المرض إلى دواخل الأم وأبنائها. وكلما مرت الزوجة المكلومة بالقرب من سينما السلام تذكرت يوم السبت الأسود فبكت بحرقة.

الأخبار
تأثيم بالخبر اليقين

تقرير حقوقي ينتقد الرميد لعدم التحقيق في انتهاكات ويعتبر دور مجلس حقوق الإنسان محدودا

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تنتقد اليزمي بشدة وتتهمه بتجاهل مطالب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

3/693

يحيى بن الطاهر

وجه تقرير حقوقي انتقادات شديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليزمي، وقالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن مجلس اليزمي تجاهل مطالب عدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كونه «لم يستثمر بعد كل الصلاحيات المخولة له، لمتابعة ورصد الانتهاكات الجارية الماسة بالحقوق المدنية والسياسية وبحقوق الفئات»، مضيفا بأن المجلس لم «يقف الموقف الحازم كما يتوجب عليه ذلك...، والتجاهل المتكرر لمطالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» معبرا عليه ما وصفه بـ«تماهيه مع خطاب الدولة».

ووصف التقرير السنوي الصادر عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال العام 2013 بكونها تميزت بـ«استمرارية الخروقات مع استفحالها»، كما أنها «اتسمت بتواصل استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان».

وسجل التقرير المقدم خلال ندوة صحفية عقدها المكتب المركزي للجمعية اول أمس (الأربعاء) في الرباط، مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كالاتفاقية الدولية بشان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإعلان الحكومة قرارها القاضي بالتصديق على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية حول مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة...، إلا أنه أشار إلى «البطء الشديد الذي يشوب عملية التصديق والإعمال، وتلكؤ الدولة في التصديق على العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى راسها اتفاقية روما المحدثة للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...»، كما سجل عدم رفع الدولة للتحفظات والإعلانات التفسيرية على الاتفاقيات المصدق عليها، و«استمرارها في رفض التصويت على التوصية الأممية بخصوص توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام، وتقاعسها عن ملاءمة الترسانة القانونية المحلية مع الاتفاقيات والعهود الدولية، وإعمال مبدأ قاعدة سمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية».

وأشار التقرير إلى «التراجع الملحوظ» للحريات العامة، مسجلا «تنامي القمع المسلط على التظاهر السلمي، والاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان واعتقالهم، ناهيك عن انتهاك الحق في تاسيس الجمعيات، وحرية الصحافة، والحرية النقابية وحرية التنقل، وحقوق الأفراد والهيئات السياسية في التعبير وفي التنظيم».

وانتقد التقرير عدم مبادرة وزير العدل والحريات إلى فتح تحقيق بشان تلك الانتهاكات، على الرغم من أنه اعترف بـ«تجاوزات القوات العمومية للقوانين، إبان تدخلاتها ضد المواطنين في الشارع»، في سياق تسجيله منع العديد من التظاهرات، وقمع الكثير من الوقفات باللجوء إلى العنف «الشديد أحيانا»، خاصة ضد المشاركين في مسيرات ووقفات حركة 20 فبراير، وتظاهرات النقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومجموعات الأطر العليا المعطلة، كما سجل استمرار اعتماد المقاربة الأمنية في مواجهة النضالات الاجتماعية في مختلف المناطق. وعلى الرغم من أن الدستور أورد فصلا خاصا بالحقوق والحريات إلا أن «مقتضيات هذا الفصل لم تنعكس على واقع الحريات والحقوق ببلادنا»، يشير التقرير.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمناصفة

■ الخبر 9403

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء الماضي في جنيف، إلى التسريع بتنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بإقرار المناصفة بين الجنسين وإصدار قانون مكافحة العنف ضد النساء.

وذكرت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية- ورزازات فاطمة عراش، خلال النقاش السنوي حول حقوق المرأة بمجلس حقوق الإنسان، بإطلاق مسلسل للتفكير حول إرساء الوسائل الضرورية لضمان تفعيل هذه الحقوق.

وأعربت في هذا الصدد عن ارتياحها للتقدم الذي حققه المغرب على درب تعزيز الإطار المعياري والمؤسساتي للنهوض بحقوق المرأة وحمايتها، موضحة بهذا الخصوص أن الدستور الجديد يتضمن مقتضيات جديدة وهامة في مجال تعزيز مكانة وحقوق المرأة، كما يدل على ذلك رفع التحفظات على الاتفاقية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها.

وذكرت عراش بالمذكرة التي تم إصدارها مؤخرا، والتي تحدد تنظيم هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وكذا فترة ولايتها وتشكيلتها، مبرزة أهمية استقلاليتها وامتدادها الترابي.

من جهة أخرى، سجلت فاطمة عراش أن المجلس منكب على معالجة الشكايات المرتبطة بانتهاك حقوق المرأة.

وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مارس 2014 دراسة مفصلة حول محاربة الانتهاكات التي تطال النساء، بغرض المساهمة في النقاش الدائر حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء.

ويوصي المجلس في هذه الدراسة الحكومة بالأخذ بعين الاعتبار المرجعية الدولية والإقليمية ضمن مشروع القانون واعتماد تدابير وقائية وتوفير الحماية الملائمة والكفيلة بمحاربة العنف ضد المرأة.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد نظم في يونيو 2012 جلسات وطنية حول المناصفة وعدم التمييز بشراكة مع الأمم المتحدة، فضلا عن ندوة دولية أخرى في يناير الماضي بتعاون مع تحالف «ربيع الكرامة»، تحت شعار «الإفلات من العقاب والتمييز.. العنف القائم على النوع في المغرب».

في شروط " توْبَةِ " الدولة المغربية

المصطفى سنكي
الجمعة 20 يونيو 2014 - 12:00

هل يؤسس تصريح رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وهو يعترف بلغة دبلوماسية بمسؤولية الدولة في إزهاق أرواح متظاهرين مسالمين لعهد جديد يضطلع فيه بواجبه حماية لحقوق الناس من تعسف الدولة؟ وأي سياق تحكّم في "صحوة" ضمير المجلس المتأخرة؟ وما دلالة تزامن تمكين معتقلي 6 أبريل مع هذا التصريح؟
وبالعودة إلى موضوع التصريح، لماذا تردد المجلس حوالي ثلاث سنوات ونصف لـ"إفراج" عن خلاصات تقريره في نازلة اغتيال الشهيد كمال عماري الذي تعرض يوم 29 ماي2011 لقمع مفرط من طرف عناصر من جهاز الأمن المعروف بالصقور، قبل أن يلفظ أنفاسه متأثرا بوحشية الاعتداء يوم 02 يونيو2011؟ وهل المجلس مستعد لاستكمال المساطر وتقديم الجناة للمحاكمة أو على الأقل تحديد المسؤولين أجهزة أو أشخاصا، كشفا للحقيقة، وجبرا لمشاعر الأهالي وتطمينا للمجتمع على أرواح أفراده وتنزيلا للشعار/السراب "دولة الحق والقانون"؟
لقد عودنا النظام على أسلوب المناورة والمراوغة، فلما استشعر حساسية مرحلة انتقال الحكم في تسعينيات القرن الماضي، خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك الحسن الثاني رحمه الله، فسارع لترضية معارضة اليسار مقابل انخراطها في حكومة التناوب ضمانا لانتقال سلس للسلطة، فجيء بالأستاذ عبد الرحمن اليوسفي وزيرا أولا عقب استحقاقات خريف1997، وتقوية لموقفه بين الرفاق صُرفت تعويضات من خزينة الدولة ومال الشعب لضحايا تعسفت عليهم الماكينة المخزنية، في إطار ما سمي: المصالحة والإنصاف، حتى إذا أرسى "العهد الجديد" قواعده، تنكر للمعارضة اليسارية، واختار إدريس جطو وزيرا أولا غداة استحقاقات 2002.

هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الحقوقي، وعوض التأسيس لعهد جديد حقيقي يقطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الناس وتحديد المسؤولين على ما طال فئات واسعة من أبناء الشعب من تعسف سلطوي جائر ومساءلتهم وتوفير آليات حقيقية لمراقبة حقوق الانسان، أقنع المناضل الحقوقي الراحل إدريس بنزكري الرفاق بأكذوبة أن الدولة قدمت ضمانات بعدم العودة للانتهاكات، وأن هذا أكبر دلالة وأبلغ أثرا من متابعة المتورطين في النيل من كرامة الانسان المغربي تأسيسا لمصالحة وطنية. غير أنه، وبمجرد ما انتهى النظام من عملية التحميل والتثبيت لمنظومته التحكمية وأحس أنه بسط هيمنته على المشهد السياسي، عاد لأسلوب الانتهاكات مستثمرا أحداث 16ماي2003 الأليمة، فزُج بالآلاف في المعتقلات، وعقدت محاكمات أعادت للذاكرة ممارسات سنوات الرصاص، وصدرت أحكام ثقيلة في إطار قانون الإرهاب ... انتهاكات اعترف النظام وعلى أعلى مستوى بحدوثها، دون أن تترجم إجراءاتٍ تصحيحية إنصافا لضحايا المقاربة الأمنية.

ولأن الطبع غلاب، لم يتوانَ النظام في تسليط أجهزته الأمنية تارة، وفي توريط القضاء أخرى لإخماد جذوة الحراك الشعبي، فحُصدت أرواح في مواقع متعددة: صفرو، الحسيمة، تازة، أسفي، آسا، وتمسك النظام بنفس لغته الخشبية والهروب إلى الأمام متنكرا لما تقترفه آلته الأمنية من خروقات جسيمة، حتى إذا استشعر خطر هذا الملف، سارع مجلسه الوطني لحقوق الانسان لـ"صناعة" الحدث معترفا بمسؤولية الدولة في إزهاق الأرواح وتعنيف المحتجين السلميين.
لا علينا، ها هي الدولة تعترف أنها أذنبت في حق أبناء الشعب، فماذا بعد؟ هل يفسر هذا الاعتراف مرة أخرى، بأنه ضمانات جدية لطي صفحة ماضي الانتهاكات؟ هل الاعتراف عنوان توبة أجهزة "رُبيت" وتدربت على إهانة المواطن وإذلاله نيلا من كرامته؟
أعتقد أن التصريح بدبلوماسيته وسياقه سيبقى شكليا يُكسب المجلس المتهم في حياديته واستقلاليته عن النظام الشرعية، ولن يكون له كبير أثر في الواقع السياسي والحقوقي ما لم يترجم قراراتٍ جريئة تحدد المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في "العهد الجديد" تحديدا. وعليه، على المجلس وبالتعاون مع مكونات النسيج الحقوقي الوطني التحقيق في ضحايا 20 فبراير في صفرو والحسيمة وتازة قبل أسفي وآسا، كما يجب التحقيق في ملفات التضييق على حريات من يعتبرهم النظام خارج عباءته. وفي هذا السياق، أليس معيبا في دولة ترفع شعار "دولة الحق والقانون" أن يمنع أعضاء في هيئة من الحق في ممارسة العمل الجمعوي، ولو تعلق الأمر بجمعية أمهات وآباء تلاميذ في مدشر أو قرية نائية؟ أليس معيبا أن يمنع فنان الراب معاد الحاقد من ندوة صحفية لتقديم جديده الفني؟ أليس معيبا أن "تنذ" أجهزة الدولة نشاطا لتقديم الأستاذ مبارك الموساوي كتابا في العمل النقابي في فضاء أحد فنادق مراكش المصنفة بدعوى انتمائه للعدل والإحسان؟ أليست قمة الاستخفاف بالمواثيق الدولية أن تصدر أم الوزارات مذكرة إلى الولاة والعُمال تستحثهم لعرقلة أنشطة جماعة العدل والإحسان وعدم تسليم وصلات جمعيات يُشمُّ . مجرد يُشمُّ . في انتماء أحد أعضاء مكاتبها للجماعة؟ وما رأي المجلس الوطني لحقوق الانسان في مصادرة البيوت من أصحابها . بيت الأمين العام لجماعة العدل والإحسان الأستاذ محمد عبادي بمدينة وجدة نموذجا . دون حكم قضائي أو حتى قرار إداري؟ ولائحة الانتهاكات أطول من أن تحصى.

في كلمة واحدة، التصريح ذر للرماد في العيون التفافا على ملف حقوقي سارت بخروقاته الركبان، وإحراجا للجهاز التنفيذي في شخص قيادة الائتلاف الحكومي، ولو بأثر رجعي تدليلا على فشله في مواجهة الفساد الذي شكل قطب رحى برنامجه الانتخابي.

التصريح حركة التفافية جديدة حتى يثبت العكس، وإذا كانت شروط التوبة الإيمانية تعتبر من باب المعلوم من الدين بالضرورة؛ فإنها في المجال السياسي أوضح وأعرف، إذ لا تأسيس للإصلاح والمصالحة إلا باستيفائها كاملة غير منقوصة متجلية في:

. اعتراف الدولة بمسؤوليتها على ما اقترفت في حق الشعب من انتهاكات، وما هدرت من فرص للتنمية والندم على ما فات. وإنما الأعمال بالنيات.

. اعتذار الدولة للشعب دون لف أو دوران، ومن خلال أعلى مستوى، اعتبارا أنما طال الشعب من تعسف وإذلال ما كان ليقع خارج دائرة إصدار التعليمات بطريقة أو أخرى، وإلا سنكون أمام دولة تتشاكس تماسيحها وعفاريتها وتتصارع.

. ردّ المظالم إلى أهلها مما جُمع واكتنز من مال الشعب كسبا غير مشروع أو استفادة من ريع، وليس من خزينة الدولة فيعاقب الشعب مرتين. ردّ المظالم شرط لصحة التوبة، جبرا للضرر المعنوي، وتفاديا لنزعات الانتقام، وحفاظا على اللحمة الوطنية.

. عدم العود إلى ما فات من ممارسات وانتهاكات بناءً لمؤسسات رسمية ومدنية مستقلة في قراراتها ووسائل عملها، وتأهيلا لأجهزة وإدارة مواطنة تُكبر المواطن وتتفانى في خدمته.

وإلى أن يبادر النظام عمليا لا شكليا لتوبة نصوح، سيبقى شبح كابوس الرعب جاثما على الصدور، رعب يتملك المواطن ويُشعره أنه في حالة سراح مؤقت، يقينا منه أن السلطة تملك كل الأدوات للزج به في غياهب السجون وإلباسه تهما على المقاس.

http://www.hespress.com/writers/233769.html

أخبار جهوية

و.م.ع
20.06.2014

سلا/20 يونيو 2014/ومع/ أقامت جمعية سلا المستقبل **واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للرباط – القنيطرة**، مساء أمس الخميس بسلا، حفل تكريم لروح الفقيد محمد التهامي حكوشي، أحد مناضلي المدينة، وذلك بمناسبة الذكرى ال22 لرحيله.

ويندرج هذا الحفل، الذي حضره، إلى جانب أعضاء الجمعية واللجنة الجهوية لحقوق الانسان وأسرة الفقيد وأصدقاؤه، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار برنامج حفظ ذاكرة مدينة سلا، وجمع وتدوين أهم محطات ومعطيات التاريخ الراهن للمدينة بغية وضعه رهن إشارة الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

وقال رئيس جمعية سلا المستقبل مولاي إسماعيل العلوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هذه المبادرة تتوخى إحياء ذكرى أحد المناضلين السياسيين الذين برزوا في حاضرة مدينة سلا وبصموا الحياة السياسية والجمعوية للمدينة، مضيفا أن الجمعية، بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في اللجنة الجهوية للرباط – القنيطرة، تسعى إلى ضبط مسار عدد كبير من أعلام هذه المدينة اعترافا بالأدوار التي قاموا بها سياسيا واجتماعيا للنهوض بالروح الديمقراطية للمدينة والدفاع عن حقوق الإنسان.

وذكر رئيس الجمعية بمناقب محمد التهامي حكوشي، الباحث والمفكر والمناضل الذي قدم الكثير لمدينته ولوطنه ما "يجعلنا نقرر إدراجه ضمن لائحة الشخصيات التي جعلت من المدينة معلمة سياسية وجمعوية عرفانا وتقديرا".

من جهته، أكد ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للرباط – القنيطرة دعم اللجنة لتوثيق الأعمال المحلية لمدينة سلا في حقبة تاريخية محددة مفعمة بالدلالات والوقائع من أجل حفظ الذاكرة.

وأجمعت شهادات عائلة الفقيد وأصدقاؤه على أن محمد التهامي حكوشي، الذي وافته المنية سنة 1992 بعد معاناة مع المرض، كان من طينة المناضلين الذين يصبون إلى تغيير المجتمع ليس بالخطاب وإنما عبر المساهمة العملية اليومية الدائمة.
وبهذه المناسبة أعدت جمعية سلا المستقبل كتيبا عن ذاكرة الفقيد كتجربة إنسانية ونضالية استثنائية.

http://www.menara.ma/ar/2014/06/20/1225355-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

4الاف طلب للحصول على صفة لاجئ بالمغرب ينتظر البت في طلباتهم

المغرب يمنح بطاقة الإقامة لأكثر من ألف مهاجر في وضعية غير قانونية

1402/14

■ أخبار اليوم ■

حسب مصادر متطابقة من مديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالجالية وشؤون الهجرة، بلغت حصيلة الستة أشهر الأولى من انطلاق عملية تسوية المهاجرين المقيمين في وضعية غير قانونية بالمغرب منذ يناير الماضي، تلقت المكاتب المخصصة لذلك على مستوى الولايات والعمالات والأقاليم أكثر من 15الف طلب تقدم به مهاجرون يقيمون بالمغرب في وضعية غير قانونية؛ أغلبهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، يتصدرهم مهاجرون من السينغال، والكاميرون، وليبريا، ومالي، وكوت ديفوار. وحسب ذات المصادر، فقد تم البث في هاته الطلبات، حيث تم رفض 13الفا و500 طلب، وتقديم جواب إيجابي لأكثر من ألف طلب؛ بما يمثل نسبة قبول تسوية وضعية أقل من 9 في المائة بشكل قانوني. كشفت المصادر ذاتها كذلك، أن عدد المهاجرين المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانونية يقترب من 44الف شخص؛ أغلبهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأن الطلبات المقدمة تمثل 30 في المائة من العدد الإجمالي للمقيمين في وضعية غير قانونية بالمغرب. من جهة أخرى، كشفت مصادر بالفرع المغربي للمفوضية السامية للاجئين بالرباط أن عدد الطلبات، التي وضعها أغلب المهاجرين بالمغرب من أجل الحصول على صفة لاجئ بالمغرب، بلغت منذ نونبر 2013 حوالي 4 الاف طلب، من بينهم أكثر من الف طلب تقدم به مهاجرون سوريون. غير أن السلطات المغربية لم تبث فيها إلى حدود الآن، وذلك في انتظار إعداد مشروع نظام الهجرة واللجوء الجديد بالمغرب. وما زالت اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد هذا النظام، والتي تتكون -حسب مصدر متتبعة- من وزارة الداخلية، ووزارتي الخارجية، والجالية المغربية، والأمانة العامة للحكومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخبراء في شؤون الهجرة... وكانت السلطات المغربية قد منحت صفة لاجئ بالمغرب قبل نونبر 2013 لفائدة 509 أشخاص، وتشتغل حاليا على المشروع الذي تؤكد مصادر بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود أن السلطات بصدد إدخال تعديلات جوهرية على القانون رقم02-03 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية واللاجئين المقيمين بالمغرب، وسد الثغرات القانونية التي يعاني منها على مستوى تقنين ترحيل المهاجرين السريين ومنح الحماية للاجئين بمقتضى توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخيرة، وكذلك مقتضيات الدستور الجديد، خاصة المادة 30 التي تؤكد على تمتيع «الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة، وفقا للقانون».

وقد بدأت اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد هاته المشاريع القانونية المؤطرة لنظام الهجرة واللجوء بالمغرب منذ شتنبر الماضي، حيث تتضمن هاته المشاريع -حسب مصادر بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود- أكثر من 60 مادة، تقدم تعريفا للاجئ، يتبنى التعريف الذي تحدده معاهدة جنيف، لسنة 1959، وتوضح بكيفية أكثر الحصول على حق اللجوء والإقامة بالمغرب، وأشكال الحماية الإضافية والمؤقتة الواجب توفيرها للمهاجرين اللاجئين بالمغرب من صحة وتعليم وشغل وحماية اجتماعية... ويمنح دورا رئيسيا لمنظمات المجتمع المدني، ودورا تشاركيا مع السلطات العمومية في تدبير معضلة الهجرة واللجوء بالنظر إلى الدور الذي تقوم به على مستوى التأطير والتنسيق. إجمالا، وحسب ذات المصادر، تعترف مشاريع النصوص القانونية الجديدة بحق الإقامة وآثارها القانونية على مستوى التجمع العائلي وحق العمل.

ويمنح للاجئين الحق في تتبع مساطر تسوية أوضاعهم، والحق في التوفر على مترجم، وعلى محامي للدفاع عن حقوقهم.

كذلك، يحدث نظام الهجرة الجديد مؤسسة عمومية أو وكالة؛ مهمتها الإشراف ومتابعة تدبير طلبات الحصول على حق اللجوء بالمغرب، والعمل على تنفيذ سياسة الحماية القانونية والإدارية والاجتماعية التي يخولها القانون للأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية. والعمل على إحالة الملفات ذات القضايا المتنازع عنها والقضائية المطعون فيها على المحكمة. وقد أوصت اللجنة الوزارية على منح الاختصاص للنظر في هاته النزاعات القضائية للمحكمة الابتدائية بالرباط..والجديد في المقاربة المغربية من أجل سياسة شاملة لقضايا الهجرة أن تنفيذها بعد المصادقة عليها سيتم بشكل تدريجي، ليتم إدخال تعديلات عليها بعد ثلاث سنوات من دخولها حيز التنفيذ. وتعتبر وضعية اللاجئين بالمغرب من بين الوضعيات التي قررت وزارة الداخلية إعادة تنظيمها في شهر مارس من سنة 2013 بهدف ضبط حركة تدفقات اللاجئين، وإعادة تقنين إقامتهم في المغرب بصفتهم لاجئين.

قضاة وحقوقيون يناقشون دور القضاء في حماية الحقوق والحريات

خلال ندوة احتضنتها المحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب

صحيفة الناس

نظم منتدى النعمورة للحقوق الإنسانية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة ومحكمة الاستئناف وهيئة المحامين بالقنيطرة ندوة علمية حول موضوع دور القضاء في حماية الحريات والحقوق الإنسانية، وذلك يوم الخميس 12 يونيو الجاري بمقر المحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب. وقد عرف هذا اللقاء حضور مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان ومسؤولين قضائيين وقضاة وافر ومواطني كافة الشطر بالمحكمة الابتدائية بسوق أربعاء الغرب، ومحامين وفعاليات حقوقية وجمعوية محلية وجهوية.

استهل اللقاء بكلمات افتتاحية للجهات المنظمة أكدت على أهمية عقد هذه اللقاءات موازاة لورش الإصلاح التشريعي الذي يعرفه المغرب على عدة مستويات، خاصة في أفق تنزيل الدستور الجديد الذي ينبغي أن يواكب التحولات التي تشهدها الساحة الحقوقية الوطنية والدولية.

خديجة امجني، رئيسة منتدى النعمورة للحقوق الإنسانية، أكدت من جهتها أن هذا اللقاء جاء في سياق التحولات التي يعرفها المغرب على المستوى الحقوقي، خاصة بعد المصادقة على دستور 2011 الذي نص في ديباجته على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها في المواثيق الدولية، مشيرة إلى الدور الجديد الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني لكونه الضامن لتلك التوازن، مثمنة في الوقت ذاته انفتاح القضاء على ممارسة الحق في التعبير ولا أدل على ذلك من تنظيم هذا اللقاء في قلب المحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء وبمباركة الجسمات واضافت «نحن نعرف أن دور مؤسسة القضاء هو حماية حقوق الأفراد، وبالتالي نريد للمقاربة الحقوقية أن تدخل إلى فضاء المحاكم. نريد إدماج المقاربة الحقوقية والقانونية حتى يكون هناك احترام لحقوق الأفراد، كل تلاوينهم».

قدمها الأستاذ مصطفى الناوي حيث تمحورت حول موضوع «أهمية القضاء في حماية حقوق الإنسان وتكريسها على ضوء المعايير الدولية والمستجدات الدستورية». وقد أكد فيها أن موضوع الندوة يفرض نفسه بإلحاح خلال الفترة الراهنة لاعتبارات عديدة منها الأهمية المتزايدة للحقوق والحريات الأساسية وضرورة حمايتها والنهوض بها واحترامها. وإبراز الدور الذي يضطلع به أو ينبغي أن يضطلع به القضاء في باب حماية الحقوق والحريات واحترامها، من خلال تطبيق القانون وتفسيره وتوفير شروط المحاكمة العادلة والسهر على ضمان الحريات الفردية والجماعة. وهي الملاحظة ذاتها التي سجلها شكير الفتوح قاض بالمحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء الذي استعرض في كلمته نماذج للعمل القضائي المغربي ودوره في حماية الحقوق والحريات مذكرا في الوقت ذاته بشجاعة وزير العدل والحريات الذي اعترف بوجود تعذيب والمسائرة القيمة التي اتخذها بمحاكمة المسؤولين على مستوى الشابات. كعادة من أجل القيام بكل الإصلاحات اللازمة لدراسة الشكايات المقدمة في هذا السياق.

وقدم القاضي أنس سعدون، نائب وكيل الملك بابتدائية سوق الأربعاء وعضو نادي القضاة، مداخلة حول تجربة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف التي اعتبرها إضافة نوعية تهدف إلى توحيد جهود المتدخلين في مجال محاربة العنف ضد النساء والأطفال من خلال محاولة الارتقاء بالتدخلات في هذا المجال من مستوى التكوين والتكوين المستمر مع استمرار بعض العقليات التي تدعو إلى التطبيع مع ظاهرة العنف الذي يستهدف المرأة. داعيا إلى ضرورة التعجيل بإخراج قانون إطار لمكافحة العنف ضد النساء من أجل تجريم عدد من الأفعال التي لا تزال خارج إطار التجريم من أهمها تزويج القاصرات دون إذن قضائي والإكراه على الزواج ورفض إرجاع الزوج المطرود إلى بيت الزوجية والتصرف بسوء نية في ممتلكات الأسرة مع ضرورة التعجيل بخلق مراكز إيواء مجهزة لاستقبال النساء المعنفات والاهتمام بتأهيلهن وتأهيل المعنفين أيضا، بتقرير المقاربة الزجرية وحدها، مؤكدا على أهمية التربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان للمرأة ومقاربة النوع الاجتماعي لكل المتدخلين في مجال العدالة. من جهته، دعا عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون إلى ضرورة الاستقلالة من الفترة الراهنة التي تعرف الالتفاف على ورش إصدار القوانين من أجل إقرار تشريعات متقدمة تحترم التأويل الديمقراطي للدستور الجديد، سواء في الشق المتعلق باستقلال السلطة القضائية، أو في الشق المتعلق بمحاربة كل أشكال التمييز ودعم المناصفة داعيا إلى حماية المكتسبات التي تحققت لفائدة المرأة المغربية عبر سنوات نضالها.

وتناول المحامي عبد النبي بديعة عضو مجلس هيئة المحامين بالقنيطرة موضوع «دور المحامين ومساعدي القضاء في تكريس منظومة حقوق الإنسان، وتكريس سمو القوانين الدولية في مهمة الدفاع»، حيث ثمن دور الجمعيات المهنية في الدفاع عن استقلال السلطة القضائية وكذا عن حقوق وحريات المواطنين.

المداخلات التي قدمت خلال الندوة ركزت على ضرورة حماية المكتسبات التي حققها المغرب في مجال إقرار حقوق الإنسان وطي صفحة «الانتهاكات الجسيمة»، وهو ما يفرض الشجاعة في الاعتراف بأخطاء الماضي، حيث تم التأكيد أيضا على أهمية المقاربة الحقوقية ودور القضاء في حماية الحقوق والحريات الإنسانية، وأهمية انفتاح القضاء على المجتمع المدني باعتباره شريكا في التنمية وفي الإصلاح، لا سيما بعدما تم الاعتراف بالقضاء كشأن مجتمعي، وتم التنويه في هذا الصدد بنضال عدد من القضاة، خاصة في إطار جمعية نادي قضاة المغرب الذين مارسوا حقهم في التعبير ووجدوا أنفسهم أمام مجالس التأديب، في مس غير مسبوق بحرية الرأي.

غياب «حركة 20 فبراير»

غاب ممثل حركة 20 فبراير عن الندوة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الشعلة للتربية والثقافة، حول موضوع "الحركات الاحتجاجية بالمغرب"، أمس، بمقر المجلس. وقال مسير الندوة إن أحد الشباب كان مبرمجا أن يقدم وجهة نظر الحركة إلا أنه في آخر لحظة اعتذر. وحضر هذه الندوة إدريس اليزمي، رئيس المجلس؛ والفاعلة الحقوقية فوزية العسولي، والعربي الحبشي، الفاعل النقابي.

Le Maroc célèbre la journée mondiale du réfugié

12002/Nvlle

Une politique migratoire humaniste à renforcer

Le Maroc, à l'instar de plusieurs pays, célèbre ce vendredi 20 juin, la journée mondiale du réfugié.

Une célébration particulière cette année puisqu'elle intervient 10 mois après les recommandations royales sur une nouvelle politique migratoire et d'asile au Maroc. L'instant d'un flashback pour évaluer les réalisations et sensibiliser davantage le public à la compréhension du «réfugié», non comme un simple terme, mais comme une personne à part entière.

Cette année, les festivités commémorant la journée mondiale des réfugiés se déroulent au regard de la nouvelle politique migratoire et d'asile initiée par le Maroc en 2013. Après la conférence de l'association Droit et justice organisée le 12 juin pour plaider en faveur d'une nouvelle législation en matière d'asile au Maroc, le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) et le HCR (Haut commissariat des réfugiés) ont pris la relève cette semaine.

Depuis mardi 17 juin, les deux organisations tiennent un espace de sensibilisation à la place Bab el Had, au centre-ville de Rabat. L'objectif de ce programme étant «d'aller à la rencontre du grand public marocain pour améliorer sa compréhension de ce qu'est un réfugié, de créer un sentiment d'empathie vis-à-vis de ces personnes déracinées et d'échanger avec le grand public sur la nouvelle politique marocaine de migration et d'asile initiée par SM le Roi Mohamed VI en septembre 2013», précise un communiqué conjoint des deux organisations. Au menu de cette célébration, plusieurs activités culturelles, sociales et artistiques sont organisées par le CNDH et le HCR ainsi que leurs partenaires. Ce vendredi, la fondation Orient-Occident de Rabat organise un atelier de graffiti pour des jeunes marocains et réfugiés, à son siège à Rabat. Par ailleurs, un vernissage de l'exposition de photographie baptisée «un autre regard sur le Maroc» se déroulera à l'institut français de Rabat.

Une exposition de photos prises par des marocains et des jeunes réfugiés, de leur quotidien.

Sur l'esplanade de la Bibliothèque nationale du Royaume, à 21H00, le public aura également droit à une dégustation cinématographique du court métrage 'Mon histoire, ton histoire' de Youssef Majid et Yvan Loehle, dans le cadre du programme «nuit blanche de cinéma et justice».

Le festival Rabat Africa, lancé depuis mardi 17 juin au Théâtre national Mohammed V et siège de la Fondation Orient Occident, clôturera sa 8e édition ce vendredi par un concert gnawa du mâalem Abdelkader, du chant et de la danse el Hamdouchia et par des ateliers de danses africaines. Les festivités s'achèveront par la finale du tournoi de basket playground Morocco réunissant réfugiés, marocains et migrants du 21 au 22 juin à la salle Mohammed Derfoufi de Temara. Le but de cette compétition sportive étant de promouvoir la tolérance et l'acceptation de l'autre.

La journée mondiale du réfugié est placé cette année sous le thème «Une famille déchirée par la guerre, c'est déjà trop !». L'occasion de sensibiliser sur l'impact de la guerre sur les familles.

Danielle Engolo

DROITS DE L'HOMME

El Yazami devant le parlement

A la demande des présidents des 2 Chambres du parlement réunies, Driss El Yazami, président du CNDH, a présenté son rapport, lundi 16 juin, conformément à l'article 62 de la Constitution. El Yazami a dressé le bilan de l'exécution des recommandations de l'IER, notamment en termes de règlement des dossiers relatifs aux violations des droits de l'homme. Il a fait savoir que 26.063 victimes des violations des droits de l'homme ou leurs ayants droit ont été indemnisés

avec un budget qui s'élève à plus de 1,8 milliard de DH, à fin 2013. Le président du CNDH a rappelé que le Maroc fait face à trois défis en termes de protection des droits humains: la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination envers les femmes, la protection des libertés notamment de manifestation et d'association qui connaissent certaines restrictions et la réforme du système judiciaire qui reste le troisième grand chantier considéré par le CNDH comme une priorité... Driss El Yazami a également réaffirmé, la nécessité de faire «toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, dont celui de Mehdi Ben Barka» dont le sort n'a jamais été élucidé. La persistance d'un «usage disproportionné de la force» et «l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques» ont aussi figuré parmi les points soulevés par le président du CNDH qui a aussi exhorté le Maroc à abolir la peine de mort. ■

Journée mondiale du réfugié: Pleure, ô pays bien-aimé...!

g+1 0 J'aime 0 Tweeter 1 Share

Le Maroc célèbre ce vendredi, à l'instar de la communauté internationale, la Journée mondiale du réfugié.

Aujourdhui.ma | 20-06-2014 à 01:26:00
Par Laila Zerrour

Le Maroc célèbre ce vendredi, à l'instar de la communauté internationale, la Journée mondiale du réfugié.

La campagne mondiale d'information porte cette année sur l'impact de la guerre sur les familles sous le slogan «Une famille déchirée par la guerre, c'est déjà trop !». Pour commémorer cette journée mondiale, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR) ont organisé un espace de sensibilisation à la place de Bab El Had, au centre-ville de Rabat, du 17 au 20 juin.

A travers cette initiative, il s'agit pour le CNDH et le HCR «d'aller à la rencontre du grand public marocain pour améliorer sa compréhension de ce qu'est un réfugié, de créer un sentiment d'empathie vis-à-vis de ces personnes déracinées et d'échanger avec le grand public sur la nouvelle politique marocaine de migration et d'asile», indique un communiqué du CNDH.

Les deux partenaires ont organisé plusieurs activités pour sensibiliser le grand public : festival, exposition, projection de court métrage, atelier de graffiti, tournoi de basket.... Cette journée mondiale est l'occasion de commémorer le courage et la résilience des millions de personnes déplacées à travers le monde qui ont été forcées de fuir leurs maisons à cause de la guerre ou des abus des droits humains.

En 2014, les conflits et les persécutions ont forcé un nombre important de civils à fuir leur foyer en laissant tout derrière eux. Cette augmentation massive est alimentée essentiellement par la guerre en Syrie, qui a contraint près de 3 millions de personnes à devenir des réfugiés et fait environ 7 millions de déplacés internes, mais aussi par de nouveaux déplacements majeurs en Afrique, notamment en République centrafricaine et au Sud-Soudan.

http://www.aujourdhui.ma/maroc/societe/journee-mondiale-du-refugie-pleure-o-pays-bien-aime--110847#.U6Q5a_khAbM

RAPPORT DU PRÉSIDENT DU CNDH DEVANT LE PARLEMENT

El Yazami demande l'abolition de la peine de mort

23/22-1077

Le président du Conseil national des droits de l'Homme a fait un état des lieux sans concession. Deux sujets ont surclassé les autres: la peine de mort et la liberté de la presse.

ABDELLATIF MANSOUR

Notre photo: Driss El Yazami présentant son rapport devant les élus de la Nation. Rabat, le 16 juin 2014.

C'est une première qui mérite d'être relevée à sa juste valeur. Et Dieu sait que nous en avons grand besoin. Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a présenté, lundi 16 juin 2014, un rapport exhaustif devant les deux chambres réunies du Parlement.

Dans sa longue intervention, il a d'abord été question d'une sorte de mise à niveau inter-institutionnelle. Il s'agit d'établir des ponts de communication et d'interaction entre les différentes instances de production de lois et de défense des droits et des libertés. À commencer par ce tirangle où tout se joue: gouvernement, parlement et Conseil des droits de l'Homme. M. El Yazami s'est réjoui de l'installation de ce forum "tripartite" de réflexion. Une disposition qui devrait permettre tant au parlement qu'au gouvernement d'être au plus près des questions qui préoccupent le commun des gens, aussi vrai que ces derniers sont, en principe, la source de la légitimité de ces deux institutions.

JUSTICE TRANSITIONNELLE

Le CNDH est tout indiqué pour remplir cette fonction d'intermédiation communicative, productive, interpellative et préventive. À titre d'exemple, M. El Yazami a énuméré une série de sujets de la plus haute importance en matière de droits humains, tels les conditions des détenus, les enfants pla-

cés dans des centres de protection, la situation des services de santé mentale et psychiatrique, les problèmes des RME et des immigrés subsahariens, les droits des femmes, les libertés syndicales ainsi que la gestion du pluralisme culturel et linguistique. Dans le même élan, il était normal que le CNDH accorde une importance particulière aux droits et libertés dans le Sahara marocain; mais aussi à la sauvegarde de la mémoire de nos provinces du Sud, à travers un projet de musée à Dakhla. Une approche qui s'inscrit dans l'optique continue de réconciliation et dans le cadre de l'expérience de justice transitionnelle.

MARIAGE DES MINEURES

L'un dans l'autre, cela fait tout un programme. De quoi donner du grain à moudre à l'Exécutif et aux législatifs pendant au moins une législature entière et pour la suivante, post-alternance.

Assurément, nous continuons à apprendre à manifester sans casse, des deux côtés de la barrière, entre manifestants et pouvoirs publics. Durant les trois dernières années, le bilan et jugé globalement positif par M. El Yazami: «*Les manifestations ont gardé leur caractère pacifique, n'enregistrant des actes de violence que dans des cas très limités*».

Quoique. Pour être au plus près d'une réalité fluctuante, le président du CNDH n'a pas manqué de relever «*l'usage disproportionné de la force et l'arrestation abusive de militants des droits de l'Homme lors de manifestations pacifiques*». À ce propos, M. El Yazami a regretté «*l'absence ou le manque de communication des autorités publiques concernant la gestion de ces événements*».

Autre centre d'intérêt, même préoccupation, M. El Yazami s'est arrêté sur la courbe ascendante des mariages de mineurs, qui ont doublé en dix ans, atteignant 35 mille cas en 2013. Comme quoi, les campagnes de sensibilisation, après des cas dramatiques ayant conduit au suicide, telle la jeune adolescente Amina Filali, le 10 mars 2012, à Larache, n'ont pas donné les résultats espérés, malgré les amendements restrictifs et pénaux des lois. Le sujet, qui reflète une image dégradée de la société marocaine, reste donc sur les bras du gouvernement et du parlement. Quant à la société civile, elle fait ce qu'elle peut, sans avoir réellement les moyens de ses attributs d'existence et d'action.

Un thème a presque surclassé les autres: la peine de mort, toujours en vigueur au Maroc. Le président du CNDH a demandé son abolition, du haut de la tribune du parlement et en présence des membres du gouvernement. Deux faits militent dans ce sens, parfaitement en phase avec les considérations humanitaires.

Un. L'abolition figure parmi les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), instaurée en 2004, et adoptée, par la suite, par le CCDH et le CNDH. Deux. La nouvelle constitution de 2011 a consacré «*le droit à la vie*», même si elle ne prévoit pas, explicitement, l'abolition de la peine capitale. Jusqu'à présent, le PJD, qui emmène le gouvernement actuel, est contre toute idée abolitionniste: Mustapha Ramid, ministre-PJD de la Justice et des Libertés, est on ne peut plus clair: «*J'affirme qu'il n'y a rien dans les lois internationales qui impose l'abolition de la peine de mort*». Et d'ajouter: «*Aux deux cents parlementaires qui veulent l'abolir, je leur dis: "vous êtes libres de le faire; mais nous, au gouvernement, nous avons une autre opinion, c'est de réduire le nombre de crimes passibles de la peine de mort"*».

PROFESSIONS DE FOI

Ceci dit, si les peines de mort continuent d'être prononcées, un moratoire de facto est appliqué depuis 1993. C'est pourquoi le Royaume est perçu au sein de la communauté internationale et par des ONG comme l'un des pays arabes susceptibles de franchir le pas de l'abolition.

Pour que tous ces efforts et toutes ces professions de foi trouvent une certaine concrétisation, un moyen de transmission et de sensibilisation, en terme de défense des droits et libertés, reste incontournable, à savoir la presse. M. El Yazami ne pouvait que reconnaître que «*la liberté de la presse et d'expression a connu une certaine atteinte consistant en la poursuite de journalistes dans le cadre du code pénal, avec des peines de prison ou des amendes*».

> **"la liberté de la presse et d'expression a connu une certaine atteinte consistant en la poursuite de journalistes dans le cadre du code pénal..."**

El Yazami a été encore plus précis par rapport à une situation qui n'est que «*la résultante de dysfonctionnements et de lacunes au niveau du Code de la presse en vigueur, auxquels il faut impérativement remédier dans le texte en cours d'élaboration*». On aura compris que le président du CNDH est pour une révision dans le sens de l'annulation des peines privatives de liberté, dès lors qu'il s'agit de liberté de la presse ■

Rapport
LE CNDH AU PARLEMENT

Driss El Yazami, président du CNDH, s'est exprimé devant les élus de la nation. Il a exposé les remarques et les avis de son institution, sans mâcher ses mots, taclant, dans ses avis et son bilan, la majorité et les autorités.

C25 B6

Driss El Yazami a présenté pour la première fois son rapport devant le parlement, le 16 juin.

Le 16 juin, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) s'est exprimé pour la première fois devant le parlement. Driss El Yazami a présenté, lors d'un discours de près d'une heure et demie, le bilan du Conseil depuis sa création. Parmi les multiples points abordés, les droits de la femme, la liberté d'association ou encore l'indemnisation des victimes des années de plomb. Mais l'avis qui a le plus marqué reste indéniablement celui sur l'abolition de la peine de mort. Et pour cause, en mai, le ministre de la Justice, Mustafa Ramid, affirmait encore sa position favorable au maintien de la peine capitale. Le réseau des parlementaires contre la peine de mort, créé en 2013, s'est évidemment félicité de la position d'El Yazami, dont il compte se servir lors du débat sur le sujet prévu en juillet. Sur la torture, le président du CNDH et le ministre de la Justice semblent avoir trouvé un terrain d'entente. Peu de temps après que Ramid a annoncé sa volonté de sévir et promis des enquêtes approfondies en cas d'accusations de torture, El Yazami semble abonder dans le même sens. Selon le CNDH, des *« contraintes structurelles (...) entravent une éradication définitive de la torture »*. Entre autres, le manque de mécanismes de prévention de la torture pendant la garde à vue et la rareté des recours à une expertise médicale dans les enquêtes.

Démocratie in progress

Mais le président du CNDH ne s'est pas arrêté là. Il est revenu sur la gestion des différentes manifestations qu'a connues le pays de mars 2011 (date à laquelle le CNDH était créé en remplacement du CCDH) à décembre 2013 et n'a pas été tendre avec les autorités, qui ont dû faire face, durant cette période, à des explosions de colère, de la prison de Salé à Gdeim Izik. Selon El Yazami, dans de nombreux cas, *« l'absence ou le manque de communication des autorités »* a été un facteur déterminant, et une source des rumeurs les plus folles. Un usage de la force et des arrestations de manifestants pacifiques a aussi pu, à en croire le président du CNDH, desservir les autorités.

26 063
Le nombre de victimes indemnisées par l'IER puis par le CNDH au 31 décembre 2013, pour les violations passées.

L'avis du président du CNDH sur la peine de mort a été le point fort de sa présentation

Un discours salué

« Cette allocution va dans le bon sens, et El Yazami a pointé du doigt des soucis majeurs. Son discours reflétait plutôt bien la situation globale », estime Ahmed El Haijj, président de l'Association marocaine des droits humains (AMDH). Celle-ci rendait elle aussi, le 18 juin, son rapport sur l'année 2013. *« Sûrement moins tendre, mais c'est aussi notre rôle. Nous sommes plus indépendants et gardons ce regard : malgré le discours officiel et les conventions que signe le Maroc, nous pensons que la poursuite des violations est intolérable et laisse planer le danger d'un retour à une époque lourde »*, résume-t-il. *« Nous avons été ravis d'entendre un discours clair, fait par une personne dont on sent qu'elle fait son travail. J'espère qu'il y aura encore un peu plus de monde la prochaine fois »*, conclut de son côté Mehdi Bensaïd du PAM. Un parlementaire PJD, sous couvert d'anonymat, conclut : *« Tous les élus de la majorité ne sont pas forcément d'accord sur tout, mais El Yazami a rempli son rôle et nous a appelés à tenir le nôtre : dialoguer pour le bien-être de tous »*. Si tout va bien, le président du CNDH se prêtera encore une fois à l'exercice en 2015. ■

JULES CRÉTOIS @julesjbr1

Émeutes du 20 juin 1981, comment on s'en souvient...

■ 33 ans après les émeutes sanglantes du 20 juin 1981, les plaies ne sont pas tout à fait cicatrisées.

■ Plusieurs ont été indemnisés, mais l'Association du 20 Juin, porte-parole des victimes, réclame encore l'ouverture d'une enquête pour déterminer les responsabilités.

■ Au XXIe siècle, les manifestations sociales par l'émeute des années 1980 ont fait place aux mouvements sociaux organisés.

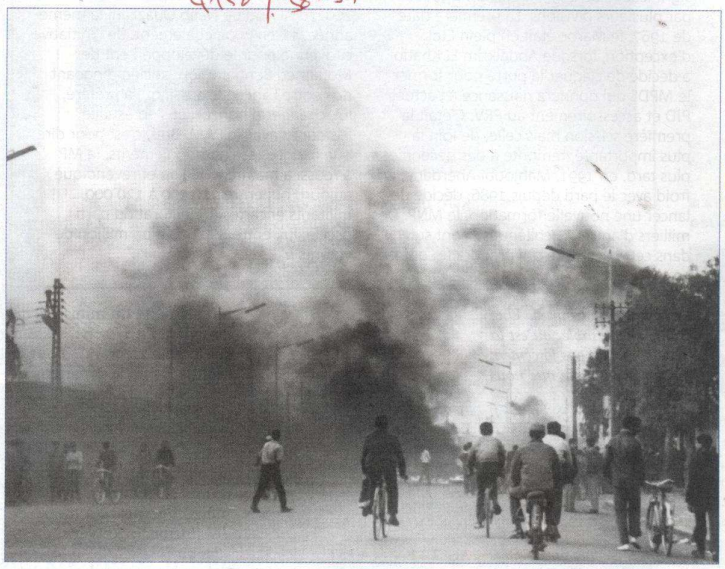

Trente-trois ans nous séparent des sanglantes émeutes de Casablanca. *«Les jeunes d'aujourd'hui ne savent rien de cette période de l'histoire du Maroc, mais ces événements sanglants, par la violence des manifestations de rue et la répression sauvage qui s'en était suivie, ont marqué toute notre génération»*, se rappelle Saïd Massrour, président de «l'Association 20 Juin des victimes et familles de victimes des événements du 1981». Comme lui, des centaines, voire des milliers de jeunes âgés de 17 à 25 ans, ont été arrêtés et condamnés à de lourdes peines lors de procès expéditifs. Condamné à 20 ans de prison, il en purgea 13 ans, un pan de sa jeunesse lui a été confisqué (voir portrait). Les années 80, c'était encore les années de plomb, et Casablanca était le réceptacle de tous les maux dus à l'urbanisation galopante de la société marocaine. Dans cette ville, décrit Jean-Claude Santucci, politologue français spécialiste du Maroc, *«apparaît, à travers ou à cause de son hyperurbanisation, comme un microcosme de toute la société marocaine, où les contradictions sociales les plus frappantes ont affleuré sous le poids des incohérences, des échecs ou des défaillances accumulés par l'Etat dans la conduite politique du développement»*. Durant cette période, dans une ville comme Casablanca, face à l'émeute, le pouvoir ne faisait pas dans la dentelle. Toutes les méthodes étaient permises pour étouffer la fureur de la population.

Ce rappel chronologique des faits d'abord : 28 mai, augmentation brutale des prix des produits de première nécessité, de 14 à 77% pour le blé, l'huile, le sucre, le beurre, la farine... Du 28 au 31 mai, émeutes à Oujda, Berkane, et Nador après que l'UMT et la CDT eurent lancé une grève générale. 6 juin, le gouvernement de Maâti Bouabid fait marche arrière et annule 50% de certaines augmentations. Du 18 au 20 juin, une grève générale est décrétée par les deux syndicats UMT et CDT. L'après-midi du 20 juin, Casablanca est à feu et à sang. Face aux manifestations violentes, l'armée investit la ville, les arrestations se comptent par milliers.

Dans son livre *Les années lamalif, 1958-1988* (Tarik éditions 2007), la journaliste et écrivaine Zakya Daoud revient sur ces journées folles. La tension sociale en ce mois de juin, se souvient-elle, était palpable devant la réduction des subventions des produits de première nécessité décrétée par la Banque Mondiale et par le Fonds monétaire international, envenimée par la sécheresse persistante, l'inflation et la spéculation. L'état de siège est officiellement proclamé, les chars assiègent les rues et les hélicoptères survolent la ville. Les émeutes touchent la majorité des quartiers populaires de Casablanca. De nombreux symboles sont ciblés et saccagés par les émeutiers (agences bancaires, magasins, voitures de luxe, commissariats et véhicules de police, autobus et locaux des Forces auxiliaires). Bilan : 66 morts selon la version officielle, dont un Français tué sur l'autoroute. L'USFP parle de 637 morts, le PPS de 800 et les journaux étrangers de 600 à 1 000 victimes et de 5 000 arrestations. Des gens étaient parqués à la foire de Casablanca et dans certains casernes et commissariats. *«La répression est terrible : syndicats et partis suspendus, responsables et militants sous les verrous, dont 82 membres de l'AMDH et des enseignants, journaux saisis, voire interdits»*, poursuit la journaliste.

Des jeunes entassés dans des commissariats sont morts par asphyxie

2005, 24 ans après. L'Instance Equité et Réconciliation (IER) mène des investigations sur ces événements, les langues se sont déliées. Ahmed Zarouf, capitaine de la gendarmerie en 1981 ayant participé à la répression, entendu par cette instance, révèle quelques vérités. Provenant de la bouche d'un officier, elles prennent toute leur force. Son témoignage devait en principe rester entouré de confidentialité, mais l'évolution des choses en a décidé autrement. Dans un entretien accordé à notre confrère *Maroc hebdo*, le 23 décembre 2005, M. Zarouf raconte que 300 gendarmes avaient été appelés à le rescousse. Qu'ils étaient *«équipés et bien entraînés»* : une tenue ignifuge, des protège-tibias, des casques et des masques à gaz, des boucliers et des matraques, et des fusils anti-émeute de type anglais. *«Les instructions que Driss Basri avait données étaient fermes et précises : réprimer les émeutes par tous les moyens. Il a même demandé s'il y avait assez de munitions pour cela»*, racontait-il. Et le capitaine de gendarmerie d'évoquer le massacre de Sidi Bernoussi dont beaucoup en ont entendu parler. *«J'ai été témoin, malgré moi,* avoue-t-il, *d'un événement regrettable. Au commissariat de Sidi Bernoussi, l'un des escadrons sur le terrain avait remis, comme le veut la procédure pénale, une centaine de jeunes. Par inadvertance, ces jeunes avaient été entassés dans un local de 10 m² environ, sans aération. Plusieurs d'entre eux ont péri, étouffés»*.

Trente-trois ans après, les blessures d'une telle épreuve

ne sont pas encore cicatrisées, ni pour les victimes encore vivantes de ces événements, ni pour les familles dont les enfants sont morts par les balles des forces de l'ordre, ou asphyxiés dans un commissariat et dont les corps n'ont jamais été retrouvés.

Quelques-uns des rescapés des ces émeutes ont pu, après leur libération, se reconstruire contre vents et marées. C'est le cas, outre celui de Saïd Massrour, de Faki Azzedine, marié à une avocate, deux enfants. Arrêté à 18 ans, il resta 13 ans à l'ombre. Il a passé son bac en prison. Libéré en 1994, il s'inscrit à la faculté de droit. Deux ans après, il passe un concours de recrutement au ministère de la justice pour devenir commissaire judiciaire. Il exerce aujourd'hui au tribunal de première instance de Casablanca. *«Celui-là, c'est notre fierté»*, glisse son camarade d'infortune Saïd Massrour.

Un autre, Jamal Derraz, recensé par l'Association du 20 Juin comme l'un des cas les plus graves, ne s'est jamais remis de cette épreuve. Arrêté à l'âge de 20 ans, les 13 ans passés en prison l'ont détruit. Sorti en 1994, il devient SDF.

A nos jours, le dossier des victimes du 20 Juin n'est pas tout à fait élucidé. Plusieurs parmi ces victimes avaient déposé leurs dossiers auprès de la première instance d'arbitrage créée en 1999 par le CCDH et ont obtenu gain de cause. D'autres, une trentaine en tout, ont touché entre 100 000 et 160 000 DH, selon les années passées en prison. En 2006, une poignée de survivants et les familles des victimes dont le sort des leurs n'est pas encore éclairci, non satisfaits des résultats des enquêtes et des décisions de l'IER, créent *«l'Association du 20 Juin»*. Depuis, ils adressent aux autorités des lettres de protestation, organisent des sit-in pour réclamer leurs droits, manifestent chaque 1er Mai avec la CDT et célèbrent, chaque année, le 20 Juin comme une journée de recueillement sur la mémoire de ceux qui ne sont jamais revenus. L'association estime que le dossier dans cette affaire reste ouvert, qu'il n'y a pas de prescription tant l'affaire relève du droit humanitaire international. Deux dossiers sont au menu : d'abord l'ouverture d'une enquête pour déterminer les responsabilités dans les événements du 20 juin. Cette enquête pour l'association s'impose, du moment que l'exhumation des corps des victimes s'est faite sous le contrôle du parquet de Casablanca et conformément à la loi. *«Encore que cette exhumation n'a été effectuée qu'à moitié. L'identification par ADN et la restitution des corps aux familles n'ont pas été effectuées. Seule façon pour qu'elles puissent définitivement faire le deuil de leurs proches»*, constate Saïd Massrour. L'association réclame, en deuxième lieu, que les dossiers non traités par l'instance de suivi des recommandations de l'IER (le CNDH actuellement), sous prétexte qu'ils n'ont pas été remis dans les délais prévus, soient réglés. Environ 45 000 cas, recense M. Massrour, *«alors que les victimes et leurs familles vivent des conditions très difficiles : handicaps corporels et psychiques, maladies chroniques…»*

Ouverture politique oblige, les formes de protestation sociales ont changé

Maintenant, avec du recul, au moment où les esprits se sont apaisés, parole aux historiens et aux sociologues pour analyser ce qui s'est passé, et pourquoi. Dans ses études sur les manifestations et les protestations sociale d'une population, Abderrahmane Rachik, sociologue et urbaniste, fait le distinguo entre l'émeute, le mouvement social, et les nouveaux mouvements sociaux du Maroc du XXIe siècle. La première, explique-t-il, se caractérise *«par sa violence collective, sa spontanéité et sa fugacité»*. La seconde a pour objectif de défendre des intérêts matériels ou moraux d'une ou de plusieurs catégories sociales. La troisième cherche à défendre, à promouvoir ou à mettre en cause les valeurs dominantes. Les émeutes du 20 juin 1981 appartiennent à la première catégorie, et la grève générale, dans un pays qui ne tolère pas la protestation sociale, *«crée une ambiance tendue dans la ville. Il met visiblement les forces chargées de l'ordre en état d'alerte. Les habitants, les femmes et filles, les élèves, les commerçants, les travailleurs… en état de panique et de méfiance. Cette grève générale, suite à l'augmentation des prix des produits alimentaires de première nécessité, offre une occasion à la protestation sociale d'émerger d'une manière non organisée et violente. L'appel à la grève générale devenait synonyme au niveau des représentations sociales et officielles d'émeute»*, analyse A. Rachik.

Dans les années 2000, ouverture politique oblige, les formes de protestation ont changé, on n'est plus dans l'émeute mais dans l'action organisée, avec des revendications et des programmes bien précis (sit-in, mouvements organisés…). C'est en tout cas ce qu'a montré une récente étude intitulée *«Libertés de rassemblements et de manifestations pacifiques au Maroc»*, menée par Abderrahmane Rachik lui-même, en partenariat avec le Forum des alternatives Maroc. Si actuellement y a une recrudescence de ces mouvements de protestation, force est de constater qu'ils se font de manière pacifique (voir encadré) ■

JAOUAD MDIDECH

PORTRAIT

13 ans, un mois et un jour de prison...

Saïd Massrour

A 19 ans, au moment des faits, Saïd n'avait pas une conscience politique aiguë. Il n'était même pas encarté dans un parti politique ou un syndicat. Ayant quitté l'école à 13 ans, il faisait de la menuiserie pour aider ses parents, et fredonnait, comme tous les jeunes de sa génération, «Lyam Alyam» de Nass El Ghiwane et «Nakr Lahsan» de Jil Jilala. Leurs chansons, par leurs paroles engagées, inoculaient en eux un embryon de conscience politique. «20 juin, 13 heures. Tout était fermé à Casablanca, et cela exaspérait les forces de l'ordre de Driss Basri», se rappelle Saïd. Des rassemblements de jeunes, filles et garçons, se constituaient spontanément dans les rues, des slogans sont scandés dénonçant les augmentations excessives des produits de première nécessité. Saïd se mêle à la foule de manifestants, porté par l'effervescence du moment. Des banques, des voitures et des édifices publics ont été saccagés, des devantures éventrées. Les forces de l'ordre interviennent, tirant à balles réelles sur les manifestants. «J'ai vu une femme sortir de chez elle pour récupérer son enfant, une balle lui a transpercé la nuque. Elle gisait par terre. Personne n'a osé s'en approcher. Son corps est reste étendu sur le sol jusque tard dans la nuit quand une fourgonnette est venu le ramasser», se souvient Saïd. Les arrestations se comptent par milliers. Les gens étaient entassés dans les commissariats et autres arrondissements de police, ainsi que dans des casernes, ou dans les locaux de la Foire internationale. «Des asphyxies de masse se sont soldées par de nombreux décès, notamment dans les locaux du 46e arrondissement à El Bernoussi», évoque Saïd. Il fut embarqué de chez lui, à 5 heures du matin, le 25 juin. Il est condamné à 20 ans de prison, avec une quarantaine de jeunes, au cours d'un procès expéditif, une semaine après son arrestation. «J'en ai purgé 13 ans, un mois et un jour» compte avec précision Saïd, dont la grande partie à la prison centrale de Kénitra. En 2006, il crée l'Association des victimes et familles de victimes des événements du 20 juin 1981. Plusieurs ont été indemnisées par la première commission du CCDH, d'autres par l'IER. Lui, il a déposé son dossier auprès de la première instance d'arbitrage créée en 1999 dans le cadre du CCDH. Il a touché 190 000 DH. Saïd Massrour est tout sauf satisfait. «C'est une réparation symbolique. Des centaines de victimes de cas émentes n'ont pas touché un sou. Certaines, enterrées dans des fosses communes, n'ont jamais été identifiées. Le combat pour leur rendre justice et à leurs familles n'est pas encore terminé». Maintenant, l'association relance le CNDH pour le règlement de 88 dossiers relatifs aux ayants droit de jeunes incarcérés à un âge variant de 17 à 20 ans, décédés lors des émeutes ■

17 000 protestations sociales en 2012

L'étude récente de Abderrahmane Rachik en partenariat avec le Forum des alternatives Maroc, dont les grandes lignes ont été publiées en mai dernier, remarque une recrudescence des actions collectives des différents mouvements protestataires dans l'espace public (sit-in, manifestation, marche, etc.) dans les années 2000. Ainsi, en 2005, elles se sont traduites par 700 sit-in, soit une moyenne de deux sit-in par jour. Ce chiffre augmente progressivement. Il passe de 5 000 actions en 2008 à 6 438 en 2009 pour atteindre 8 600 en 2010. La récurrence des actions de la vague du 20 Février, en 2011, dans le cadre du «printemps arabe» a permis une augmentation sensible du nombre de protestations. Sous le gouvernement mené par le PJD, le nombre de protestations a été multiplié par 26 par rapport à l'année 2005. Il a dépassé les 17 000 en 2012, soit une moyenne de 52 protestations par jour. L'ensemble des participants à ces protestations est estimé à 321 000 personnes ■

VERBATIM

Driss El Yazami, président du CNDH

4758/12

« Même si la quasi-totalité des marches organisées n'ont pas respecté les dispositions légales en termes d'autorisation, elles ont pu se dérouler dans un contexte pacifique. »

Journée mondiale du réfugié :"Une famille déchirée par la guerre, c'est déjà trop !"

Dernière mise à jour : 19/06/2014 à 12:30

Le monde célèbre le 20 juin la Journée mondiale du réfugié, une occasion pour le Conseil national des droits de l'Homme et le Haut-commissariat des Nations Unies pour les réfugiés de marquer le coup au Maroc. Plusieurs activités sont prévues du 17 au 22 juin.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Haut-commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR) célèbrent du 17 au 22 juin 2014, la Journée mondiale du réfugié. La campagne mondiale d'information et de sensibilisation porte cette année sur l'impact de la guerre sur les familles sous le slogan "Une famille déchirée par la guerre, c'est déjà trop !" .

Dans ce cadre, le CNDH et le HCR ont installé un stand place Bab El Had de Rabat, du mardi 17 juin au vendredi 20 juin. De 10 heures à 18 heures, des volontaires vont à la rencontre du grand public pour améliorer sa compréhension de ce qu'est un réfugié, pour créer un sentiment d'empathie vis-à-vis de ces personnes déracinées et pour échanger sur la nouvelle politique marocaine de migration et d'asile.

D'autres activités sont organisées à l'occasion de cette journée, telles que le festival Rabat Africa prévu aux mêmes dates dans les jardins de la Fondation Orient-Occident: une manifestation rythmée de chants et danses africaines.

Un autre regard sur le Maroc

Un atelier de graffiti pour les jeunes Marocains et réfugiés aura également lieu sur les murs de la Fondation Orient-Occident le 20 juin (10-12h00) tandis que l'exposition de photographie "Un autre regard sur le Maroc" donne la parole à travers des photographies, à des jeunes réfugiés et Marocains, qui traitent de divers sujets sociaux relatifs à la condition des migrants (20 au 28 juin à la Médiathèque de l'Institut français de Rabat).

Parmi les nombreuses activités de célébration de la Journée mondiale du réfugié, il faut noter "La nuit blanche cinéma et justice" qui se tiendra sur l'esplanade de la Bibliothèque nationale du Royaume le 20 juin de 21h00 à 6 heures du matin. Avec pour thème 'Cinéma et justice', elle commencera par la projection du court-métrage de Youssef Majid et Ivan Loehle *Mon histoire, ton histoire*, avant d'enchaîner avec six longs métrages de Jordanie, du Maroc, d'Egypte et d'Afrique du sud.

Par ailleurs, la finale du 'Morocco Playground' un tournoi de basket qui réunit les réfugiés, migrants et Marocains dans le but de promouvoir la tolérance et l'acceptation de l'autre à travers un sport d'équipe, se disputera également les 21 et 22 juin à la salle Mohamed Derfoufi de Temara (à partir de 10h).

A propos de la Journée mondiale du réfugié

La Journée mondiale du réfugié, célébrée chaque année le 20 juin, est l'occasion de commémorer le courage et la résilience des millions de personnes déplacées à travers le monde qui ont été forcées de fuir leur maison à cause de la guerre ou des abus des droits humains.

Cette journée permet de montrer à la fois le caractère héroïque de la survie des réfugiés et le caractère universel de leur parcours, mais aussi leur capacité à croire dans un avenir meilleur et à reconstruire un nouveau projet de vie en toute dignité.

En 2014, les conflits et les persécutions ont forcé un nombre sans précédent de civils à fuir leur foyer. Cette augmentation massive est alimentée essentiellement par la guerre en Syrie, qui a contraint près de 3 millions de personnes à devenir des réfugiés et fait environ 7 millions de déplacés internes, mais aussi par de nouveaux déplacements majeurs, en Irak ces derniers jours, et en Afrique, notamment en République centrafricaine et au Sud-Soudan.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2014/6/18/une-famille-dechiree-par-la-guerre-cest-deja-tropnbsp_220291.html#.U6QZsvkhAbM

Sahara: l'Autonomie proposée par le Maroc, une initiative ''éminemment salutaire'' affirme un sénateur indonésien d'Aceh devant le CDH

Vendredi 20 juin 2014 à 12h46

Traduction

Fourni par Google Traduction

Réagir Classer PDF Imprimer

Share 0 Tweet 0 Share 0 Google + 0

Le sénateur indonésien de la région autonome d'Aceh, Fachrul Razi a soutenu devant le Conseil des droits de l'Homme (CDH) à Genève, "l'initiative éminemment salutaire" de l'Autonomie du Sahara, proposée par le Maroc, une initiative qu'il a qualifiée de "meilleure solution pour l'avenir".

"C'est à mon avis la meilleure solution qui s'avère être très bénéfique pour les droits civils et politiques ainsi que pour le bien-être et la prospérité des Sahraouis", a déclaré M. Razi, directeur exécutif du Centre indonésien pour la paix, jeudi lors du débat général du CDH.

Militant des droits de l'Homme et un des artisans de la paix dans la province d'Aceh dont il est sénateur élu au Parlement de l'Indonésie, M. Razi a dit vouloir contribuer aux efforts de règlement de cette question sur la base du projet d'autonomie présenté il y a des années par le Royaume.

Pour l'expert indonésien, il est temps pour toutes les parties d'œuvrer à saisir "l'opportunité qu'offre la perspective de l'autonomie afin de mettre fin aux souffrances des populations qui perdurent depuis des décennies".

Il a dans ce contexte établi un parallèle entre la question du Sahara et le problème territorial entre l'Indonésie et sa région d'Aceh, aujourd'hui réglé grâce à l'octroi d'un statut d'autonomie.

L'aboutissement du statut d'autonomie offrirait de larges perspectives aux populations de la région pour qu'elles gèrent démocratiquement leurs propres affaires à travers des organes législatif, exécutif et judiciaire, a-t-il dit.

M. Razi a indiqué avoir visité début juin les provinces du sud du Maroc où il a pu constater de visu les avancées réalisées dans les domaines du développement, des droits de l'Homme et des infrastructures socio-économiques.

"Le gouvernement marocain a exprimé une forte volonté pour mettre en œuvre des politiques fondées sur les droits de l'Homme et dans tous les secteurs publics", a affirmé le sénateur qui souligne "l'engagement des autorités à consacrer un climat de paix et de stabilité sociale tant bénéfique pour les populations".

Il a en outre dit apprécier l'implication accrue des organisations de la société civile dans les provinces sahariennes en faveur de solutions aux problèmes d'ordre social et humanitaire.

Au cours de la même séance de débat, deux ONG internationales ont pris la parole pour mettre en évidence la dynamique de développement sans cesse renforcée dans les provinces du sud du Royaume, selon une approche respectueuse des droits de l'Homme.

L'Agence internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs (AIPD) et le Comité international pour le respect et l'application de la charte africaine (CIRAC) ont également loué le professionnalisme internationalement reconnu du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales.. CB---BI. AJ.

MAP 201102 GMT jui 2014

http://www.medias24.com/map/map-3238-Sahara-l-Autonomie-proposee-par-le-Maroc-une-initiative-eminemment-salutaire-affirme-un-senateur-indonesien-d-Aceh-devant-le-CDH.html

milieu rural.

Driss El Yazami

Bilan

24/6

Le président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) a présenté au Parlement un exposé sur la situation nationale des Droits de l'Homme. Driss El Yazami a profité de cette occasion pour faire un bilan détaillé des activités du CNDH, ce qui constitue, selon la classe politique et les acteurs de la Société civile, une première au Maroc.